



دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

للمدة (2004-2020) (دراسة تحليلية)

The Role of Fiscal policy tools To achieve The sustainable development in the UAE for the period (2004-2020) (analytical study)

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.19>

أ. د. منتج عبدة⁽²⁾

حسين علي كيطان⁽¹⁾

montejabida@gmail.com

ha.keatan123456789@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف / جامعة صفاقس – الجمهورية التونسية

المستخلص :

تعد السياسة المالية إحدى أهم السياسات الاقتصادية ومحورها الرئيس بوصفها أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة ، وتهدف أدوات السياسة المالية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وللأجيال المتعاقبة وجاء هذا الهدف منسجماً مع أهداف التنمية الحديثة كالاهتمام بالبشر وحماية البيئة ، ولا يمكن قبول مبدأ التنمية المستدامة ما لم تكن قائمة على أساس حماية البيئة؛ إذ إن من أهم أهداف البحث بيان دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في مدة البحث. واعتمد البحث المنهج الوصفي النظري والتحليلي ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن أدوات السياسة المالية بصورة عامة شهدت تحسناً كبيراً وملحوظاً، أي أنها نجحت في تحقيق تطور إيجابي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فحققت تقدماً في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لكفاءة السياسات التي انتهجتها حكومة الإمارات التي تهدف إلى جعل اقتصادها اقتصاداً تنافسياً عالمياً ومتنوعاً وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة، فضلاً عن الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الذي تتمتع به ، كما تبين بأن الإمارات تعد من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثماراً لفوائدها النفطية في الاقتصاد غير النفطي، إذ حرصت على التطوير المستمر لاقتصادها، من في اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة للتنوع الاقتصادي.

Abstract :

The financial policy is one of the most important economic policies and its main axis as an effective tool for achieving sustainable development. Fiscal policy tools aim to achieve the well-being of humans and successive generations, and this goal was consistent with modern development goals such as caring for humans and protecting the environment. It cannot be accepted the principle of sustainable development unless it is based on environmental protection. And one of the most important objectives of the research is to

explain the role of financial policy in achieving sustainable development during the research period. The research adopted the descriptive, theoretical and analytical method.

The research reached to many conclusions, the most important of which is that financial policy tools in general witnessed a significant and noticeable improvement, that is, they succeeded in achieving positive development in economic, social and environmental indicators, that is, they achieved progress in the field of achieving sustainable development, this is due to the efficiency of the policies pursued by the UAE government, which aim to make its economy a globally competitive and diversified economy and led by national competencies distinguished by knowledge, in addition to the political, social and security stability it enjoys. It has also been shown that the UAE is among the oil exporting countries that invest most of its oil surpluses in the non-oil economy, as it is keen on the continuous development of its economy, by following economic strategies that stimulate economic diversification.

المقدمة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام جميع دول العالم ، واحتل مكانة هامة لدى الباحثين والعلماء والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ، وهذا الاهتمام يعود الى الضغوط المتزايدة على الامكانيات المتاحة في العالم النامي والمتقدم ، واهتم هذا المصطلح من التنمية الاخذ بنظر الاعتبار كل ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتعد التنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشادة، وتتعامل مع الانشطة الاقتصادية التي تهدف الى النمو الاقتصادي من جهة، مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى ، وأصبحت دول العالم اليوم على قناعة بان التنمية المستدامة هي التي تعالج مشاكل التخلف ، فضلا عن انها السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل من في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ولتحقيق هذه التنمية توضع الخطط وترسم السياسات ومن بينها السياسة المالية التي تعد احدى أهم السياسات الاقتصادية ومحورها الرئيس بوصفها أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة ، اذ تؤثر على مسارات التنمية من في توجيه أدواتها الرئيسة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الى المسارات التي تكفل اتمام الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها ، وتهدف أدوات السياسة المالية الى تحقيق رفاهية الانسان ولالأجيال المتعاقبة وجاء هذا الهدف منسجما مع أهداف التنمية الحديثة كالاهتمام بالبشر وحماية البيئة ، ولا يمكن قبول مبدأ التنمية المستدامة مالم تكن قائمة على أساس حماية البيئة وتؤمن حصول الاجيال الحالية على احتياجاتها دون الحاق الضرر بالأجيال القادمة.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التنمية المستدامة التي تنفرد في أهميتها من بين الموضوعات التي تشغل دول العالم اليوم ، كما تكمن أهمية الدراسة في التعرف على دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة ، كذلك تكمن أهمية الدراسة من أهمية أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها في تطوير

القطاعات الانتاجية والخدمية وتحسين مستوى متقدم في مجال الصحة والتعليم والقضاء على الفقر والبطالة وتخفيض التلوث البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية بين الاجيال المتعاقبة وعدم التمييز وتفعيل شراكة الدولة مع القطاع الخاص وتنويع مصادر الخل والثروة ، وتحقيق الرفاهية والتقدم للإنسان.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعاني أغلب دول العالم من تدهور في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل تحديات حقيقية امام تحقيق التنمية المستدامة ، كما ان من تحديات تحقيق التنمية المستدامة عدم توفر التمويل اللازم لعملياتها ،والتي تعجز الحكومات عن تحقيقه ، وذلك لكون الإمارات دولة ريعية الى حد ما تعتمد بدرجة معينة على إيرادات النفط التي تتأثر بتقلبات اسعار النفط في السوق الدولية والتي تنعكس بشكل سلبي كبير على السياسة المالية للقيام بواجباتها.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان لأدوات السياسة المالية دور ايجابي في مؤشرات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى :-

- 1- التعرف على مفهوم السياسة المالية والتنمية المستدامة.
- 2- توضيح تطورات السياسة المالية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات في مدة البحث.
- 3- بيان دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في مدة البحث.

خامساً: منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي النظري والتحليلي.

سادساً: حدود البحث :

اولا : الحدود المكانية :- الإمارات .

ثانيا : الحدود الزمانية :- المدة (2004-2020) .

سابعاً: هيكلية البحث:

بغية اثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيمه الى المباحث الآتية:

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة المالية والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الإمارات للمدة (2004-2020).

المبحث الثالث : تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة المالية والتنمية المستدامة.

المطلب الاول : الاطار النظري للسياسة المالية.

أولاً: تعريف السياسة المالية.

بقي مفهوم السياسة المالية مُرادفاً لمفهوم المالية العامة وموازنة الدولة لمدّة زمنية طويلة نسبياً ، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية ، وقد اختلفت التعريفات الاتية باختلاف المراحل الزمنية والظروف السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية .

ويراد بالسياسة المالية سياسة الدولة المالية إذا هو الطريق الذي تنتج الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها (العمرى، 1988: 443) .

وقد عرفها بعض الباحثين بأنها تعني استعمال الدولة لمختلف عناصر المالية العامة (الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة) بقصد تحقيق أهداف معينة وتحدد السياسة الاقتصادية للدولة هذه الأهداف (ابا دير،الجزار، 2006: 259).

كذلك تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والاجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (الوادي، 2010: 190) .

وتعرف بأنها الدور الذي تقوم به الدولة ومن في أدوات السياسة المالية في توجيه حركة النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وأن هذه الأدوات تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي والتي تتمثل بالعمالة والناتج القومي والاستثمار والإدخال (Amadeo,2016:3)

وتشير السياسة المالية أيضاً إلى استعمال الضرائب والإنفاق الحكومي لتغيير ناتج الاقتصاد الكلي.

(Schiller, Gebhardt,2019:245)

وهناك تعريفات أخرى كثيرة جميعها تتمحور على أن السياسة المالية أداة الدولة التي تستطيع بواسطتها توجيه حركه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، بمعنى أنها أداة بيد الحكومة تستطيع ومن في إيراداتها ونفقاتها تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومثال على ذلك النهوض بالاقتصاد الوطني ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ودفع عجلة التنمية ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع ومعالجة ظاهرة التضخم والبطالة والفقر.

ثانياً : أهداف السياسية المالية.

تختلف الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الإقتصادي ودرجة تطوره إضافة إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية ومكان وزمان حصولها ، ألا ان هناك مجموعة من الأهداف العامة تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها وهي كما يأتي:

1- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تخصيص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة أو محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غير محدودة في الغالب ، وإن مورد مُعين يُمكن له العديد من الاستعمالات البديلة .

لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع ، وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المُحتمل أن تأتي فترة تندهور فيها المقدرة الإنتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المُحتمل أن يتوقف البعض الآخر في العطاء ، ذلك إنه لا يوجد حل أمام هذه البلدان غير إنها تستثمر جهودها بأقصى طاقتها بهدف البحث عن مصادر جديدة للموارد يُمكن لها أن تساهم في رفع المستوى المعاشي أو المحافظة على الموارد الموجودة على أقل تقدير بل يتوجب عليها في المقام الأول أن تستعمل ما لديها من موارد بأحسن الطرق الاقتصادية وأكفأها أي بمعنى آخر أن وصولها إلى مستوى التخصيص الأمثل للموارد التابعة لها (العذاري ، العصامي ، 2020: 6).

2- تحقيق مستوى التشغيل الكامل:

إن للسياسة المالية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل للطاقت الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد ، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيراً من الحكومات ولاسيما بعد حدوث أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن المنصرم ، إذ تتمكن هذه السياسة من إيجاد حلول لمشكلة البطالة من في التوجه نحو زيادة الأنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ، أو كلاهما من أجل رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ، وإن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المُتوقعة من بيع المُنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي من فيه إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى التوظيف ، أن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في الطلب الخاص ، وذلك عن طريق زيادة الأنفاق العام ولاسيما الاستثماري منه ، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل (الخيكاني ، الموسوي ، 2015: 48-47).

3- تحقيق النمو الاقتصادي:

أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من في استعمال أدوات السياسة المالية مُتمثلة في زيادة الأنفاق الحكومي أو خفض الضرائب وإن هذه العملية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات والتي يترتب عليها زيادة الدخل من في عمل " المُضاعف " ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ولذلك تحفيز زيادة الناتج القومي بمجمله (العذاري ، العصامي ، 2020 : 5) .

4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تسهم أدوات السياسة المالية وبدرجة كبيرة في إعادة توزيع الدخل والثروات على فئات المجتمع لتحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع عن طريق فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروات ورؤوس الأموال ، وإنفاق حصيله هذه الضرائب على تقديم خدمات وإعانات لفئات المجتمع مُنخفضة الدخل ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية وبالشكل الذي يتيح لها زيادة مهارتها وقدرتها الإنتاجية ، الأمر الذي يمكنها من زيادة دخولها ولاسيما عندما يتحقق ذلك في إطار توفير

فرص متكافئة للحصول على التعليم بكافة مراحله والخدمات الصحية وذلك من في إنفاق الدولة على توفيرها (خلف، 2008: 345) .

5- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن للسياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ولاسيما في حالتي الكساد أو التضخم من في تأثيرها على كل من مستوى التشغيل والأسعار وكذلك على مستوى الدخل القومي ونظراً لذلك ففي حالة التضخم فيكون من الضروري أن تعمل الحكومة على إتباع سياسة مالية انكماشية تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الإستهلاكية مع عدم الاعتراض على بنود الإنفاق ذات الصلة بزيادة الطاقة الإنتاجية وما يتبع ذلك من خفض مستوى الطلب الكلي وخفض عرض النقد ورفع القوى الشرائية للنقود وتخفيض الأسعار وكذلك رفع الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك أما في حالة الكساد يكون من الضروري رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق الزيادة في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل المخصصة للاستهلاك ، فضلاً عن تخفيض الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمارات من أجل رفع الميل للاستثمار ، وكذلك عن طريق رفع الضرائب على الأرباح غير الموزعة والتي لم تستثمر (العذاري ، العصامي ، 2020 : 5).

6- تحقيق التنمية الاقتصادية وتصحيح مسارها:

ان للسياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية وتهيئها كافة، وتوافر جميع المستلزمات الضرورية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وضمان استدامتها ، ويمكن استعمال أدوات السياسة المالية لدعم التنمية الاقتصادية ، اذ يتميز دور الإنفاق العام من الإنفاق الاستثماري الحكومي المباشر في جميع المجالات التي تكون الركيزة الحقيقية لمسيرة التنمية ، وعن طريق الوفورات التي يخلقها هذا الاستثمار يمكن تحفيز الاستثمار الخاص في الدخل إلى ميادين لم يكن يدخلها من قبل . ويعني هذا أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يوفر الدفعة القوية التي تحتاج إليها التنمية ، مع تحقيق منافع مشتركة للتخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ ، لذلك سيققق استراتيجية ناجعة لأهداف التنمية المستدامة في الشقين الاقتصادي ، والبيئي على حد سواء (نصيف ، 2019 : 16).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية في الاقتصادات المتقدمة تهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية ، وفي البلدان النامية فأنها تهدف للحصول على الإيرادات العامة لتمويل المشروعات المختلفة للتنمية الاقتصادية ، سواء كانت استثمارات عامة أم مشاريع البنية الأساسية وهذا بدوره يؤدي إلى دفع عجلة التنمية.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية.

تستعمل الحكومة أدوات السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويمكن تقسيم هذه الأدوات على النحو الآتي :

1: النفقات العامة.

تمثل النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية والتي تترجم بصورة مباشرة عن قيام الدولة من فيها بالتدخل في الحياة الاقتصادية ، ولقد أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في

الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة ، الأمن الدفاع والأشغال العامة تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولذا تؤدي إلى حرمان الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي ، ولكن مع توسع دور الدولة ولاسيما بعد حصول أزمة الكساد الكبير عام 1929 ، أخذت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي ولاسيما عند حدوث أزمات اقتصادية ، تؤثر على حياة الأفراد والمجتمع في وقت واحد مما يسبب خللاً واضحاً في السياسة العامة للدولة ، وكذلك مع تحول مفهوم الدولة من المحايدة إلى المتدخلة والمشاركة ثم إلى الدولة المنتجة (داود ، 2021 : 347-348).

وهناك تعريفات عديدة للنفقات العامة إذ يمكن تعريف النفقة العامة على إنها (مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادي والاجتماعية) (خليل ، اللوزي ، 1999 : 89).

وتعرف كذلك بأنها مبلغاً نقدياً يخرج من خزينة الدولة بهدف إشباع حاجة عامة (طاقة ، العزاوي ، 2007 : 33) .

أن النفقات العامة مجموعة تختلف فيما بينها سواء أكانت من حيث طبيعتها أم من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لا يمكن إيجاد تقسيم واحد للنفقات العامة ويكون ملماً يتضمن كافة أوجه نشاط الدولة جملة ويبين أثره في الاقتصاد القومي ، وتقسم النفقات العامة إلى قسمين (طاقة ، العزاوي ، 2007 : 54) ، (زيني ، 1985 : 212) :

أ- النفقات الجارية:

هي تلك النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة للدولة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات المخصصة للإستهلاكية كالرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية باستثناء إنشاء المباني الخاصة بإسكان القوات المسلحة والمصروفات الاستثمارية المدنية فأنها تدخل في تكوين رأس المال ، كما إن الدولة تسعى من نفقاتها الاستهلاكية إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من أجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي، كما أن هذه النفقات تشمل النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب - النفقات الاستثمارية:

إن هذا النوع من النفقات يتمثل بنفقات الحكومة التي تسعى من فيها للحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة كمية الإنتاج القومي وبقية السلع والخدمات وأن أهمية هذا النوع من النفقات كونها تؤدي إلى تكوين رأسمال ثابت بمعنى آخر أن توفير وسائل الإنتاج يساهم في دعم البنية الاقتصادية وتسارع معدلات النمو وزيادة الإنتاج والدخل القومي . كما أن أهمية هذا النوع من النفقات تظهر في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية إذ أنه يمثل الدفعة القوية اللازمة للنشاط الاقتصادي وتحفيزه على إقامة مشاريع مكملية عمودياً وأفقياً وهذا لا يستطيع القطاع الخاص القيام به وتنفيذه وإنما تقوم الدولة به ومن نفقاتها العامة الاستثمارية ،ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما (العلي، كداوي ، 1988 : 84).

النوع الأول : النفقات الاستثمارية المباشرة : وتتمثل في إقامة المشروعات الصناعية والزراعية وغيرها من المشروعات والتي يترتب عليها إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وتحسن الميزان التجاري وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات .

النوع الثاني : النفقات الاستثمارية غير المباشرة : وهي النفقات التي يتم تخصيصها لإقامة البنية التحتية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام به . ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة من تغير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطور والتقدم كونه يمثل أما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية اندثرت بفعل استعمالها .

2- الإيرادات العامة.

تعد الإيرادات العامة المصادر المهمة التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، ونتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فلم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية مما أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة التي تعددت أنواعها، وأن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت نتيجة لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي (داود، 2021: 349).

تم تقسيم مصادر الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية (كالدومين والضرائب والرسوم)، وإيرادات غير عادية (الدين العام والإصدار النقدي الجديد).

المطلب الثاني : الاطار النظري للتنمية المستدامة.

اولاً: تعريف التنمية المستدامة.

لقد ظهرت عدة تعريفات واستعمالات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبدل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة ، ومن ثم فقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية. (سماقة بي ، 2015 ، 9).

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير برونتلاند عام 1987 الذي نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بزعامة برونتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية ، اذ تم تعريفها بأنها "التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وعلى الرغم من كثرة التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلا أن هذا التعريف هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً، وعرفت في مؤتمر الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 " بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بشكل يحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل " (لعي ، رحمان ، 2012: 275).

كما يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنه تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (بدران، 2014: 86-87).

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي توفق بين العناصر البيئية والطبيعية من ناحية ، والعناصر الاجتماعية من ناحية أخرى " (Taylor, 2002: 6).

وعليه فإن التنمية المستدامة تعرف بأنها تتمثل في إشباع احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها منها. وهذا يمثل أكثر التعريفات شمولاً، أي إن التنمية المستدامة تسمح بحدوث نمو في مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع خاصة الفقيرة منها مع تجنب الآثار السلبية لهذا النمو على مستويات المعيشة للأجيال المقبلة. يتضح مما سبق، إن التنمية المستدامة تلبي احتياجات الفرد الحالية الأخذ في الاعتبار قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها. ولذلك فإن التنمية المستدامة تركز حول استمرارية المجتمعات البشرية في السعي نحو تحقيق حياة أفضل ، ويرى الاقتصاديون أن الشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في تجنب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من التلوث مراعاة لحقوق الأجيال المقبلة فيها. وقد ازداد الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة منذ بداية استعمال هذا المصطلح الحديث نسبياً في ثمانينيات القرن الماضي (عجمية، وآخرون، 2008: 93-94).

تتطلب الاستدامة الاقتصادية الحفاظ على الأنواع المختلفة من رأس المال التي تجعل الإنتاج الاقتصادي ممكناً أو زيادتها. وتشمل هذه رأس المال المصنَّع ، ورأس المال الطبيعي ، ورأس المال البشري ، ورأس المال الاجتماعي. لذا فإن الحفاظ على الأربعة أمر ضروري على المدى الطويل (Jonathan, 2003: 2).

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة.

إن أهداف التنمية المستدامة تعد رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، فقد تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة في القمة التي انعقدت في نيويورك في 25 أيلول 2015، وقد أدرجت الوثيقة النهائية لمرحلة ما بعد عام 2015 ، (17) هدف للتنمية المستدامة و(169) غاية و(233) مؤشراً ، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني عام 2016، كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، سوف (توجه القرارات التي نتخذها في السنوات الـ(15) هي مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030 القادمة ، إن ما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها، موافقة جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة (193 دولة)، فضلاً عن الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة، على رؤية بعيدة المدى للمستقبل الجماعي للبشرية. وأنت هذه الأهداف السبعة عشر كأهداف مستقبلية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000 - 2015)، كما تشمل أربعة موضوعات رئيسية وهي الموضوعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والشراقات (الركابي ، 2020: 103). ونظراً للمستجدات الطارئة المحلية والعالمية فإن أهداف التنمية المستدامة متجددة، وقد جاءت هذه الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة عام 2015 ، في الجدول (1) وكالاتي:

جدول (1): أهداف خطة التنمية المستدامة 2030: تحويل عالما

الهدف	المضمون
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.
4	ضمان التعليم الجيد الشامل والعاقل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6	ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.
9	بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ، وتعزيز الابتكار.
10	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
12	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستعمالها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15	حماية واستعادة وتعزيز الاستعمال المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وعكس مساره.
16	تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أهداف التنمية المستدامة ،2017،

ص6-7.

وعلى وفق هذه الأهداف فإن التنمية المستدامة تمثل استناداً إلى منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات ومناخ الحريات والحقوق وذلك في توازن تام مع التطوير دونما إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والسياسية بشكل عام ، أنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع بشكل عام اذ تعطي الاعتبار إلى احتياجات المجتمع الحالي مع الأخذ بنظر الاعتبار حق الأجيال القادمة وهذا ما ييصمها بطابع الاستدامة (البهادلي، 2019 : 293).

ثالثاً: مبررات التنمية المستدامة:

هناك مبررات عدة تقف خلف ظهور التنمية المستدامة نذكر منها الآتي (هاشم، 2011 : 247-249):

- 1- ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وكل ذلك بسبب ظهور المشكلة البيئية وتفاقمها على الصعيد العالمي ، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة و تفاقم مشكلة السمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة و استدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة .
- 2- لقد تكاثرت العمليات التي ألحقت الضرر بشكل كبير في البيئة ، وأدت إلى ارتفاع درجة التلوث البيئي.
- 3- تزايد المشاكل التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية ،ففي العقود القليلة المنصرمة لم تحقق كافة الاستراتيجيات والاتجاهات التنموية النجاح المأمول، بدءاً من استراتيجيات التصنيع والثورة الزراعية وأخيراً التغييرات الهيكلية ، فضلاً عن مواجهه التنمية في هذه البلدان ضغوطاً ومصاعب متعددة لها عوامل وتأثيراتها الداخلية والخارجية.
- 4 -لقد أدت أزمة الطاقة في السبعينيات إلى الانتباه لقضية الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة و تلوث البيئة وزيادة الوعي بما نجم عن ذلك من كوارث طبيعية و أخطار بيئية ، وقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلاً في الدول الصناعية كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية الناجمة عن استنزاف المواد الأولية و تلوث البيئة.
- 5- أدت عولمة الاقتصاد و التنامي المطرد في الفلسفة الليبرالية إلى تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات الدولية و إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة ، وتعطيل آليات مراقبة الشركات عابرة الحدود التي يهدف نشاطها لنيل أقصى الأرباح على حساب حياة الجماعات البشرية و لذلك فإن هذا التطور يمثل أكبر تحدي للتنمية و تعزيز الفروقات الاجتماعية و مبرر لظهور التنمية المستدامة.
- 6- تزايد عدد السكان، والذي ترتب عليه نشوء مخاطر الزحف على المساحات الزراعية وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات فضلاً عن زيادة استهلاك الموارد الطبيعية الذي له تأثيرات سيئة على البيئة و التنمية.
- 7- التوقعات بزيادة الإنتاج ، و بذلك فالحاجة للموارد الطبيعية سترتفع مع ازدياد الإنتاج ، وستكون النتيجة مرعبة بشأن التلوث البيئي و تلف الموارد فعشرات الملايين من السكان سيصبحون مرضى أو يموتون كل سنة نتيجة العوامل البيئية ، كما إن نقص المياه سيكون مفرطاً والغابات الاستوائية والنباتات الطبيعية ستتناقص تدريجياً.
- 8- إن مبررات حفظ الأصول الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة تجد تفسيرها في الخسائر الفادحة الناجمة عن تلف رأس المال البيئي ، وعدم وجود بدائل صناعية للموارد الطبيعية.

رابعاً : مؤشرات التنمية المستدامة :

صدرت عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة في عام 1996 مجموعة مؤشرات لقياس التنمية المستدامة بلغ عددها (130) مؤشراً ، ويكون الحق للدولة في اختيار ما يناسبها من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في طريق الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بحسب توفر البيانات وتم تخفيض هذه المؤشرات إلى (59) مؤشر نتيجة الصعوبة في الاختيار بينها وتم تصنيف هذه المؤشرات إلى أربعة فئات رئيسة تتمثل في :المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الاجتماعية، والمؤشرات البيئية، والمؤشرات المؤسسية (Boulhol, and others , 2008: 2).

وقد تم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، والتي تضمنتها الفصول الاربعون من وثيقة الاجندة (21) وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الاهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم، وان هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيس لحالة الدول من في معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم او التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما اذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة ام انها لازالت متباطئة ومتردة، كما هي معظم دول العالم ، و وجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في اعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة ولذلك يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات للوصول الى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالباً ما تكون مبنية على معلومات خاطئة او ميالة الى المجاملة او الانتقائية (هاشم، 2011: 253) .

المبحث الثاني : تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الإمارات للمدة (2004-2020).

المطلب الاول : تحليل تطور النفقات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

تتفوق دولة الإمارات العربية المتحدة على نظائرها من الدول العربية في كفاءة الانفاق الاستثماري اذ تصدرت قائمة دول العالم لكفاءة الانفاق الحكومي لعامي 2017، 2018 ، اذ تعكس هذه المرتبة مدى نضج حكومتها ووعيتها الشديد في تخصيص اوجه واولويات انفاقها والسياسات المالية الرشيدة التي تنتهجها، وتراعي مصالح المواطنين وتحرص على تلبية احتياجاتهم في المقام الاول، اذ تعتمد السلطة المالية للدولة على الموازنة الصفرية المستند إلى خطط دورية كل خمس سنوات وخطة تشغيلية استراتيجية متوسطة المدى تعمل على ضبط ورفع كفاءة العمل المالي الحكومي لتحقيق الأهداف التنموية (بنين واخرون ، 2019 : 13).

وفيما يخص سياسة الانفاق العام فتؤكد تقارير اقتصادية دولية (تقارير الصندوق والبنك الدوليان) أن الإمارات استخدمت ثروتها النفطية في تحديث البنية التحتية وتوفير فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مع المحافظة على تراكم الاحتياطيات المالية بمستويات مريحة تكفي لتخفيف آثار أسعار النفط المنخفضة، مشيرة أيضاً إلى أن الإمارات تعد من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثماراً لفوائضها النفطية في الاقتصاد غير النفطي وذلك بفضل السياسة المالية الحكيمة التي انتهجتها حكومة الإمارات ، اذ حرصت على التطوير المستمر لاقتصادها، من في اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي باعتمادها على الاتي:

1- إعطاء الأولوية للتعليم، من في الإنفاق العام على الرأسمال البشري.

2- زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في جميع إمارات البلد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، ومشروع القطر الاتحادى، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي (أبوظبي ودبي).

3- توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات والطاقة البديلة (زغاشو ، دهان ، 2017: 79-83).

يلحظ من الجدول (2) ان النفقات العامة سجلت ارتفاع ملحوظ إذ شهدت تضاعف في قيمتها يقدر بحوالي اربع مرات ويعزى هذا الى ارتفاع كل من النفقات الجارية والاستثمارية ، فقد ارتفعت من (26192) مليون دولار عام 2004 الى (101664) مليون دولار عام 2013 ، نتيجة زيادة النفقات الجارية من (22051) مليون دولار عام 2004 الى (89159) مليون دولار عام 2013 وكذلك زيادة النفقات الاستثمارية من (4141) مليون دولار عام 2004 الى (12505) مليون دولار عام 2013 ، ويعزى هذا الارتفاع في اجمالي النفقات العامة الى حرص الحكومة الامارتية على جعل الاقتصاد الإماراتي اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وقائم على المعرفة وتحقيق الرفاهية للمواطنين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والحكومية وتطوير البنى التحتية الأساسية لجعل الدولة بيئة مناسبة لجذب رؤوس الاموال لاستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعية والتجارية والخدمية والعقارية ، كما تعزى زيادة النفقات العامة الى الارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية والتي انعكست في زيادة الإيرادات النفطية.

وتجدر الاشارة الى ان النفقات الاستثمارية في عام 2009 سجلت ادنى قيمة لها طيلة مدة البحث بلغت (6787) مليون دولار واعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (-71.3%) ، وادنى نسبة من النفقات العامة بلغت (8.9%) ، ويعزى سبب هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام 2008 ، اذ انخفضت اسعار النفط العالمية والتي انعكست في انخفاض الإيرادات النفطية التي اثرت في تمويل النفقات العامة.

اما فيما يخص نسبة النفقات الجارية والاستثمارية الى النفقات العامة فسجلت اختلال واضح طيلة مدة البحث، اذ شهدت النفقات الجارية نسب مرتفعة من النفقات العامة وعلى العكس من ذلك فقد سجلت النفقات الاستثمارية نسب انفاق متدنية ، فعلى سبيل المثال في عام 2004 سجلت النفقات الجارية والاستثمارية ما نسبته (84.2%) و (15.8%) من النفقات العامة على التوالي.

إن هذا النهج التوسعي بالأنفاق كان يهدف لتحقيق خطط التنمية وتطوير البنية التحتية إذ تصدرت الإمارات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مشاريع البنية التحتية حتى عام 2020 (بنين واخرون ، 2019 : 13). اما في عام 2014 سجلت النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية انخفاض ملحوظ ، اذ بلغ اجمالي النفقات العامة (94298) مليون دولار، أما الجارية فبلغت (82699) مليون دولار والاستثمارية بلغت (11599) مليون دولار ، ويعزى هذا الانخفاض الى توجه الحكومة الى تبني سياسة التقشف المالي بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط الدولية ، وانعكاس ذلك في انخفاض الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة.

ثم عاودت النفقات العامة الى الارتفاع التدريجي للعامين (2015-2016) اذ بلغت (111940) و (112348) مليون دولار على التوالي ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة النفقات الاستثمارية لتبلغ (14428) و (17835) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (24.4%) و (23.6%) على التوالي لنفس العامين ، لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تحفز النمو و تدعم حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والابتكار وتحقيق التنافسية الاقتصادية ، أما فيما يخص النفقات الجارية فأنها شهدت انخفاض ويعزى هذا الانخفاض الى توجه الحكومة الى ترشيد النفقات الجارية اذ انخفضت من (97512) مليون دولار الى (94513) مليون دولار على التوالي لنفس العامين.

واتسمت ملامح السياسة المالية لدولة الإمارات في عام 2016 بالاستمرار في التركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الجاري واستمرار الانفاق الاستثماري على تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية التي من شأنها تحفيز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها وتعزيز مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، وتركز الإنفاق الاستثماري على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار والمشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو 2020 آنذاك (التقرير الاقتصادي السنوي ، 2017 : 52).

اما في الاعوام (2017- 2019) فقد شهدت النفقات العامة تذبذب ملحوظ ارتفاعا وانخفاضا اذ بلغت (110183) ، (105707) ، (107142) مليون دولار بسبب تذبذب النفقات الجارية وارتفاع مستمر للنفقات الاستثمارية ، ويعزى هذا التذبذب الى تأثير انخفاض اسعار النفط الدولية على الإيرادات النفطية والتي تعد المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة.

اما في عام 2020 سجلت النفقات العامة ارتفاع طفيف اذ بلغت (108814) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب مقداره (1.6%) وجاء هذا الارتفاع بسبب زيادة النفقات الجارية الى (96126) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب مقداره (6.9%) ، اما فيما يخص نسبة مساهمة النفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي النفقات العامة فيلحظ ارتفاع نسبة الجارية من (83.9%) عام 2019 الى (88.3%) عام 2020 وانخفاض نسبة الاستثمارية من (16.1%) عام 2019 الى (11.7%) عام 2020 ، ويعزى سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية التي ادت الى انخفاض الإيرادات العامة كما يعزى الى استمرار جائحة كورونا (كوفيد 19) وما يلزمه من انفاق على كل من قطاع الصحة واجراءات وحزم الدعم للشركات والمؤسسات المحلية للدولة للنهوض باقتصاد الدولة، ومع تطور الاوضاع الصعبة وتحول تركيز انفاق الدولة على الجانب الصحي دون الجوانب الأخرى لتطوير البنى التحتية لباقي القطاعات والتحول نحو الانفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020 : 99).

جدول (2): هيكل النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020) (مليون دولار)*

السنوات	النفقات الجارية (1)	معدل النمو السنوي للنفقات الجارية %	النفقات الاستثمارية (2)	معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية %	النفقات العامة (3)	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة 3\1 %	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة 3\2 %
2004	22051	-----	4141	-----	26192	-----	84.2	15.8
2005	22942	4.0	3824	-7.7	26766	2.2	85.7	14.3
2006	28293	23.3	4146	8.4	32439	21.2	87.2	12.8
2007	33033	16.8	4703	13.4	37736	16.3	87.5	12.5
2008	46208	39.9	23662	403.1	69870	85.2	66.1	33.9
2009	69699	50.8	6787	-71.3	76486	9.5	91.1	8.9
2010	72152	3.5	18530	173.0	90682	18.6	79.6	20.4
2011	81119	12.4	12451	-32.8	93570	3.2	86.7	13.3
2012	85974	6.0	12062	-3.1	98036	4.8	87.7	12.3
2013	89159	3.7	12505	3.7	101664	3.7	87.7	12.3
2014	82699	-7.2	11599	-7.2	94298	-7.2	87.7	12.3
2015	97512	17.9	14428	24.4	111940	18.7	87.1	12.9
2016	94513	-3.1	17835	23.6	112348	0.4	84.1	15.9
2017	98004	3.7	12179	-31.7	110183	-1.9	88.9	11.1
2018	88713	-9.5	16994	39.5	105707	-4.1	83.9	16.1
2019	89917	1.4	17225	1.4	107142	1.4	83.9	16.1
2020	96126	6.9	12668	-26.5	108814	1.6	88.3	11.7

المصدر : الجدول والنسب المئوية من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة.

2- عياد محمد علي ، سارة منعم مهدي المرزوك ، فاعلية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (10) ، العدد (3)، 2018 ، ص 9 .

* تم تحويل المبالغ من قبل الباحث من الدرهم الإماراتي الى الدولار الأمريكي وبسعر الصرف الرسمي (3.67350) درهم لكل دولار .

المطلب الثاني : تحليل تطور الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

تتكون الإيرادات العامة في الإمارات من المصادر الأساسية الآتية (عمارة ، 2022 : 478):

أولاً: الضرائب والرسوم وعوائد الاستثمارات الحكومية.

ثانياً: الرسوم والاجور التي تحصلها الدولة مقابل الخدمات العامة التي تقدمها .

ثالثاً: الحصة التي تسهم بها كل امانة في الموازنة العامة السنوية للدولة الاتحادية.

رابعاً: إيرادات الدولة من املاكها ومشروعاتها الاقتصادية ومن ضمنها إيرادات النفط.

خامساً: عوائد الغرامات وعوائد استثمارات الدولة.

ان هذه الإيرادات العامة لها أهمية كبيرة في تمويل احتياجاتها المالية والتنموية ،وفي اطار سعي الإمارات لتنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات في ظل تراجع أسعاره ، فحرصت للقيام بإصلاحات للسياسة المالية فلقد بدأت في تفعيل السياسة الضريبية للمضي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط ، وضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية عالية الجودة في المستقبل ، فاتجهت الى انشاء نظامها الضريبي للبحث عن البدائل الممكنة لتعويض خسائر إيراداتها الكمركية التي يتم الغائها تدريجيا تماشيا مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، فضلا عن الحفاظ على سياسة ضريبية فاعلة ماليا واقتصاديا وتنويع مصادر الإيرادات العامة واول ما قامت به انشاء(الهيئة الاتحادية للضرائب)، كما ومن اجل انجاز الهيكل الضريبي للدولة قامت وزارة الاقتصاد بإنجاز قانون الاجراءات الضريبية، وقانون الضريبة الانتقائية في 1/ 10/ 2017 ،وبعدها في 1/ 1/ 2018 تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (عماري ، 2020: 129-130).

وتتسم الإجراءات والآليات التي تطبقها الهيئة الاتحادية للضرائب في تحصيل الضرائب بالمرونة والبساطة والوضوح، من في أنظمة إلكترونية على مدار (24) ساعة دون تعاملات ورقية، تعد الأحدث من نوعها عالميا، في ظل بيئة تشريعية متطورة تم توفيرها بما يتوافق مع أفضل المعايير المتبعة في هذا المجال (عمارة ، 2022 : 479).

وللوقوف على واقع الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) ينبغي تتبع مسارها ، اذ يلحظ من الجدول (3) ان الإيرادات العامة شهدت تحسن ملحوظ طيلة مدة البحث، ويعزى ذلك الى نجاح السياسة المالية الحكيمة التي انتهجتها حكومة الإمارات ، اذ حرصت على تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم ربط الاخيرة بالإيرادات النفطية كمصدر رئيس وأساسي للإيرادات العامة في الإمارات.

وقد سجلت الإيرادات العامة ارتفاع تدريجي ومستمر ، اذ ارتفعت من (25800) مليون دولار عام 2004 الى (39184) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (51.9%) عام 2005 ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية من (17242) مليون دولار عام 2004 الى (30327) مليون دولار عام 2005 ، لكون الاخيرة تسهم بشكل كبير في ارتفاع وانخفاض الإيرادات العامة ، فضلا عن ارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، ثم استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع التدريجي الى ان بلغت (110954) مليون دولار عام 2013 ويعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار النفط بفعل زيادة الطلب العالمي على النفط بعد زوال اثار الازمة المالية العالمية ، وتعافي اغلب اقتصادات دول العالم منها .

وباستثناء عام 2009 التي سجلت فيه الإيرادات العامة انخفاض مخيف اذ بلغت (59066) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-51.5%) ، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بفعل الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي ادت الى انخفاض اسعار النفط الدولية بسبب انخفاض الطلب العالمي وتباطئ حركة الاقتصاد العالمي، اذ سجلت الإيرادات النفطية انخفاض ملحوظ من (76254) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (58.9%) عام 2008 الى (31988) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-58.1%) عام 2009.

وفي عامي (2014- 2015) اتجهت الإيرادات العامة الى الانخفاض الملحوظ والمخيف اذ بلغت (103650)، (76586) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-6.6%) (-26.1%) ، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع اسعار النفط الدولية اذ سجل سعر برميل النفط انخفاض حاد من (109.5) دولار للبرميل عام 2012 الى (40) دولار للبرميل عام 2016 (محمد ، نصيف ، 2019 : 330). وانعكاس ذلك في انخفاض الإيرادات النفطية والذي ينعكس اثره في تمويل الإيرادات العامة. اما في عام 2016 عاودت الإيرادات العامة الى الارتفاع الملحوظ من جديد ، اذ بلغت (108852) مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (42.1%) ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الإيرادات الأخرى التي سجلت ارتفاع ملحوظ بلغت (74748) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (254.6%) ، على حساب الإيرادات النفطية التي سجلت انخفاض شديد والتي بلغت (23443) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-47.8%) .

وتجدر الإشارة الى ان الإيرادات الضريبية منذ عام 2004 الى عام 2016 كانت قيمتها ونسبتها من الإيرادات العامة متدنية.

وبعد ذلك عاودت الإيرادات العامة الى الارتفاع الملحوظ من جديد ، اذ بلغت (112040) و (133185) و (133328) مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (2.9%) و(18.9%) و (0.1%) للأعوام 2017 ، 2018 ، 2019 على التوالي ، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة تفعيل وتطوير السياسة الضريبية ، والمضي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط ، فضلا عن الحفاظ على سياسة ضريبية فاعلة ماليا واقتصاديا وتنويع مصادر الإيرادات العامة ، وعليه قامت وزارة الاقتصاد بإنجاز قانون الاجراءات الضريبية، وتطبيق قانون الضريبة الانتقائية في 1 / 10 / 2017 ،وبعدها تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 / 1 / 2018 (عماري ، 2020 : 129-130).

بدأت الإيرادات الضريبية منذ عام 2017 مرحلة تطور كبيرة ، اذ ارتفعت حصيلتها بشكل ملحوظ لتبلغ (45535) ، (56658) ، (60782) ، (55292) مليون دولار للأعوام 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020 على التوالي. وبهذا تعد

مصدر جديد من مصادر الإيرادات العامة ونسبة مساهمة كبيرة ولاسيما بعد تطبيق ضريبة السلع الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، بهدف تنويع هذه المصادر وتخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية. أما في عام 2020 عاودت الإيرادات العامة الى الانخفاض اذ بلغت (106331) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (20.2%-) ، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع الإيرادات النفطية الى مستويات متدنية اذ بلغت (41469) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (22.7%-) نتيجة انخفاض اسعار النفط ، بسبب تداعيات فايروس كورونا (كوفيد 19) الذي تسبب بشلل اداء الاقتصاد العالمي بمجملة نتيجة الحضر والتباعد وعدم الاختلاط والاغلاق الدولي، اما فيما يخص نسب مساهمة الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة ، فيمكننا توضيحها وكالاتي :

أولاً: تمثل الإيرادات النفطية في السنوات الاولى من الدراسة مصدراً رئيساً للإيرادات العامة وشكلت نسب مساهمة مرتفعة، على سبيل المثال شكلت ما نسبته (77.4%) و (71.7%) و (73.0%) و (68.3%) من الإيرادات العامة للأعوام 2005 ، 2006 ، 2011 ، 2013 على التوالي .

ثانياً: لم تعد الإيرادات النفطية في السنوات الاخيرة من الدراسة مصدراً رئيساً للإيرادات العامة ، وذلك بفضل سياسة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد الكلي على النفط ، اذ شكلت نسب مساهمة منخفضة لبعض الاعوام اذ بلغت (21.5%) و (30.3%) (40.2%) و (40.2%) و (39.0%) للأعوام 2016 ، 2017 ، ، 2018 ، 2019 ، 2020.

ثالثاً: لم تشكل الإيرادات الضريبية في السنوات الاولى من الدراسة مصدراً رئيساً للإيرادات العامة لكونها تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي ، اذ سجلت نسب مساهمة منخفضة ، على سبيل المثال شكلت ما نسبته (4.7%) و (3.5%) و (5.5%) و (8.5%) للأعوام 2005 ، 2006 ، 2011 ، 2013 على التوالي .

رابعاً: أصبحت الإيرادات الضريبية في السنوات الاخيرة من البحث تشكل جزءاً مهماً من الإيرادات العامة ونسبة مساهمة مرتفعة ، وذلك بفضل سياسة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد الكلي على النفط ، اذ شكلت نسب مساهمة مرتفعة بلغت (40.6%) و (42.5%) و (45.6%) و (52.0%) للأعوام 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020.

خامساً: تمثل الإيرادات الأخرى مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة وينسب تكاد متقاربة طيلة مدة البحث وتشكل نسب مساهمة متوازنة نسبياً ، اذ شكلت ما نسبته (17.9%) و (24.8%) و (21.5%) و (23.1%) و (29.1%) و (17.2%) و (14.2%) للأعوام 2005 ، 2006 ، 2011 ، 2013 ، 2017 ، 2018 ، 2019 على التوالي .

وتأسيساً على ما تقدم تمكنت الإمارات العربية المتحدة ومن في السياسة المالية التي وضعتها الحكومة من تنويع مصادر الإيرادات وعدم ربط الأخيرة بالإيرادات النفطية بسبب تقلبات اسعار النفط والتي يصعب التحكم بها لكونها سلعة دولية تخضع لقوى العرض والطلب وتتأثر بالأزمات العالمية التي تحدث، كما عملت على استثمار الإيرادات النفطية لتوسيع القاعدة الاقتصادية والتأثير على هيكل الاقتصاد بإنشاء قطاعات بديلة للنفط مما يساهم في عملية التنويع الاقتصادي للدولة.

جدول (3): هيكل الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004 - 2020) (مليون دولار) *

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية %	الإيرادات الضريبية (2)	معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية %	الإيرادات الأخرى (3)	معدل النمو السنوي للإيرادات الأخرى %	الإيرادات العامة (4)	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة 4\1 %	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة 4\2 %	نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة 4\3 %
2004	17242	-----	2605	-----	5953	-----	25800	-----	66.8	10.1	23.1
2005	30327	75.9	1854	-28.8	7003	-28.8	39184	17.6	77.4	4.7	17.9
2006	44656	47.2	2186	17.9	15413	17.9	62255	120.1	71.7	3.5	24.8
2007	47996	7.5	3767	72.3	38312	72.3	90075	148.6	53.3	4.2	42.5
2008	76254	58.9	21883	480.9	23524	480.9	121661	-38.6	62.7	18.0	19.3
2009	31988	-58.1	5877	-73.1	21201	-73.1	59066	-9.9	54.2	9.9	35.9
2010	44323	38.6	5621	-4.4	27517	-4.4	77461	29.8	57.2	7.3	35.5
2011	71460	61.2	5370	-4.5	21059	-4.5	97889	-23.5	73.0	5.5	21.5
2012	73180	2.4	9133	70.1	20950	70.1	103263	-0.5	70.9	8.8	20.3
2013	75824	3.6	9457	3.5	25673	3.5	110954	22.5	68.3	8.5	23.1
2014	75521	-0.4	9853	4.2	18276	4.2	103650	-28.8	72.9	9.5	17.6
2015	44932	-40.5	10576	7.3	21078	7.3	76586	15.3	58.7	13.8	27.5
2016	23443	-47.8	10661	0.8	74748	0.8	108852	254.6	21.5	9.8	68.7
2017	33901	44.6	45535	327.1	32604	327.1	112040	-56.4	30.3	40.6	29.1
2018	53594	58.1	56658	24.4	22933	24.4	133185	-29.7	40.2	42.5	17.2
2019	53652	0.1	60782	7.3	18894	7.3	133328	-17.6	40.2	45.6	14.2
2020	41469	-22.7	55292	-9.0	9570	-9.0	106331	-49.3	39.0	52.0	9.0

المصدر: الجدول والنسب المئوية من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

- 1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة .
 - 2- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، بيانات احصاءات مالية الحكومة ، سنوات مختلفة .
- * تم تحويل بعض المبالغ من قبل الباحث من الدرهم الإماراتي الى الدولار الأمريكي وبسعر الصرف الرسمي (3.67350) درهم لكل دولار .

المطلب الثالث : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة السياسة المالية الحكومية، فيما حققت المرتبة السابعة في مجال كفاءة الإدارة المالية في القطاع الحكومي، وفقاً لتصنيف تقرير التنافسية العالمي 2012 ، وأظهر التقرير أن كفاءة السياسة المالية والإدارة المالية في القطاع المالي الحكومي، تعдан من العناصر الأساسية في تحديد مستوى تنافسية الدول، وهو ما انعكس إيجاباً على أداء دولة الإمارات من في سلسلة المبادرات والتشريعات التي أنجزتها في هذا المجال ، وأشار التقرير إلى أن أبرز مبادرات التطبيق الكفاء للسياسة المالية الحكومية، تمثلت في الموازنة الصفريّة التي أقرتها حكومة دولة الإمارات اذ تسهم الموازنة الصفريّة في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي والحفاظ على المال العام (https://marebpress.net/news_details.php?sid=44208).

وفي ذات السياق انتقلت وزارة المالية في إعداد الموازنة العامة الاتحادية من (موازنة البنود) التي تم اعتمادها في عام 1972 و(موازنة البرامج والأداء) عام 2001 مروراً بالموازنة متوسطة المدى ثلاث سنوات بدءاً من عام 2008 إلى الموازنة الصفريّة متوسطة المدى سنة 2011، إلى التصنيف الوظيفي والنظام الآلي عام 2014 وصولاً إلى الموازنة الصفريّة الخمسية 2022-2026. وتمكنت الإمارات وفي الخمسة عقود الماضية، من تحقيق نقلة نوعية وكمية في قيمة وانظمة اعداد الموازنة العامة الاتحادية ،اذ زادت موازنة دولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من (291) مرة من (54) مليون دولار في عام 1972 إلى (15875) مليون دولار في عام 2021 وقد تحقق ذلك من في التوزيع الأمثل، والاستعمال الفعال للموارد، والحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات.

(<https://mof.gov.ae/federal-budget-framework-and-process-ar/>)

ان الموازنة العامة في الإمارات تعتمد بشكل كبير على مصادر متنوعة ولا تقتصر على الإيرادات النفطية فقط ، وينشأ الفائض في الموازنة العامة، عندما يكون حجم الإيرادات العامة اكبر من حجم النفقات العامة ، اما العجز ينشأ عندما يكون حجم النفقات العامة اكبر من حجم الإيرادات العامة.

شهدت الموازنة العامة في الإمارات فائضاً مالياً وهذا نتيجة طبيعية لاتباع سياسة مالية رشيدة وحكيمة متوازنة ادت الى ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة التنوع الاقتصادي بصورة عامة وتنوع مصادر الإيرادات العامة بصورة خاصة واستمرار تنفيذ المشروعات الاستثمارية والاستراتيجية ، لتحفيز النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

إن الاقتصاد الإماراتي تمكن من تنوع مصادر الإيرادات العامة وانشاء صناديق سيادية لتلافي مشكلة انخفاض اسعار النفط، وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تساير ما يحدث من تذبذب لسعر النفط في السوق الدولية لكون البلد المصدر ليس له سلطة وغير قادر للتحكم بسعر النفط.

أما الأهداف التي نجحت الدولة بتحقيقها من في إتباع سياسة التنوع تتلخص في تفادي التذبذب في أسعار النفط ومن ثم الإيرادات والنفقات العامة ، وضمان استمرار وتيرة التنمية السريعة، وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الذات تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات ، واستمرار مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين ومن أهم الآليات التي مكنت الدولة من تفعيل سياسة التنوع ، توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية ، والتوظيف الجيد لموارد النفط الريعية في الإنفاق على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة

مثل الصناعة والتجارة والسياحة الخ. وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وإنشاء المناطق الحرة، وتكوين شركات إستراتيجية مع الشركات العالمية متعددة الجنسية، وتحديث القوانين والتشريعات، والعمل على خلق إيرادات ضريبية أخرى للموازنة. والعمل على تكوين ملاكات وطنية فاعلة ، فضلا عن الآليات الأخرى المهمة التي أسهمت بفاعلية في تنويع مصادر الدخل ، وتغيير دور الدولة من التدخل المباشر في اقتصاد الوطني الى التدخل غير المباشر من في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط التأشيري ، وكذلك الإستفادة من تقنيات وتكنولوجيا المعلوماتية في بناء وإدارة الموازنة العامة (الموسوي ، 2015 : 84- 89).

وفي ذات السياق تؤثر السياسة المالية في التنمية المُستدامة من في تأثيرها على النمو والبيئة وتطور الموارد البشرية ، وتعمل هذه التأثيرات على مُستوى الاقتصاد الكلي ،أذ تستعمل الدولة أدوات السياسة المالية لدورها الفعال في تحقيق التنمية المُستدامة ، ويتضح هذا الدور من في تأثير هذه الأدوات على مؤشرات التنمية المُستدامة، وان الاخيرة تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول. فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء، والسكن، والملبس، وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية. فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة، وهو ما يهدد سلامة البيئة، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائماً بالأزمات.

المبحث الثالث : تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

اعتمدت الإمارات في استراتيجيتها التنموية على رؤية موحدة وهي رؤية الإمارات 2021 التي تتضمن أن يكون اقتصاد الإمارات اقتصاد تنافسي عالمي متنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة ومن اجل تحقيق رؤية الإمارات تم تخطيط عدة استراتيجيات مدتها ثلاث سنوات بداية من استراتيجية (2008-2010) بمبلغ (32675) مليون دولار، واستراتيجية (2011- 2013) بمبلغ (33219) مليون دولار ، واستراتيجية (2014-2016) بمبلغ (38121) مليون دولار ، ثم استراتيجية (2017-2021) وهي استراتيجية خماسية بمبلغ (67528) مليون دولار ، وركزت الإمارات على توجيه الموارد المالية، لتحقيق أعلى درجات الرفاهية للمواطنين والمقيمين في الدولة، وتقديم أعلى مستويات الرعاية الاجتماعية وأفضل الخدمات الصحية والتعليمية والحكومية وتطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمارات المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لاستثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية والعقارية والخدمية، وتوفير شبكة النقل من الطرق الحديثة (عماري ، 2020 : 128).

وعليه فان مؤشرات التنمية المستدامة تساهم في تقييم مدى تقدم البلد في مجالات تحقيق التنمية المستدامة كما وتساهم بإظهار صورة واضحة عن مدى نجاح تطبيق سياسات وبرامج البلد في مجالات التنمية المستدامة، وعليه سيتطرق الباحث لبعض المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في دولة الإمارات.

المطلب الاول : تحليل واقع بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020)

منذ عقد الثمانينيات، عَمَدَت الدولة إلى تبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وذلك لمواجهة تقلبات أسعار النفط. إذ استدعى تدهور أسعار النفط في الثمانينيات، وما صاحبه من انعكاسات اقتصادية ومالية سلبية، ضرورة النظر في هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية والاستثمار التي تركزت في قطاع النفط وتطويرها باتجاه تنويع مصادر الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتمكنت الدولة من المضي قدماً في

تنويع القاعدة الاقتصادية من في زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على سلعة واحدة إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وانفتاحاً (الفقير، الهاشمي، 2019 : 1- 2)، (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020 : 47).

وتشير المؤشرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تأسيسها الى القفزات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة .

أولاً: تحليل تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020).

تصنف الإمارات ضمن قائمة الدول ذات الدخل المرتفع في تقارير التنمية البشرية الدولية اذ يتمتع المواطن بواحد من اعلى متوسطات الدخل في العالم ويتيح هذا استمرار تمتع المواطنين بمستوى المعيشة المرتفع وتوافر الامكانيات والقدرات الشرائية الوطنية لإحداث رواج في الاسواق واستيعاب المتاح من السلع والخدمات بما يدعم فرص تحقيق مزيد من النمو ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة ولاسيما الصناعة التحويلية واستيعاب طاقاتها الانتاجية الحالية والمستقبلية المتوقعة (ماجد، الهاشمي، 2016: 8). وهذا يعد مؤشر وانعكاس واضح عن مستوى عالي للرفاهية وحجم القدرة الشرائية لأفراد المجتمع في دولة الإمارات مقارنة بدول العالم.

حلت الإمارات بالمرتبة الثامنة عالمياً في قائمة اكبر (10) دول على مستوى العالم من حيث متوسط دخل الفرد الشهري بنحو (3489) دولار، ووفقاً لموقع الاحصاءات العالمي الالكتروني (غلوبال ستاتستكس)، وتجدر الإشارة الى ان متصدر القائمة سويسرا بمتوسط دخل شهري قدره (6096) دولار، ومن المتوقع ان يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات بشكل مستمر بين (2023- 2028) بأجمالي (9365) دولار.

(<https://www.mubasher.info/news/4121540/%D8%A8>)

يلحظ من الجدول (5) ان قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات بلغت مستويات مرتفعة وتعد الاعلى في المنطقة، وتجدر الإشارة الى ان التغييرات التي تحدث في متوسط نصيب الفرد تعود اما للتغيرات التي تطرأ على حجم الناتج المحلي الاجمالي او للتغيرات في حجم السكان.

ففي عام 2004 بلغت قيمة متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (37202) دولار بعد ذلك ارتفعت قيمته بشكل ملحوظ الى ان بلغت (45348) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (7.5%) دولار عام 2006، ويعزى هذا الارتفاع بسبب الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوينه، نتيجة التنويع الاقتصادي فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط .

وفي عام 2007 انخفضت قيمة متوسط نصيب الفرد لتبلغ (43923) دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-3.1%)، ويعزى هذا الانخفاض بفعل زيادة حجم السكان وبمعدل نمو سنوي اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

اما في عام 2008 عاودت القيمة الى الارتفاع من جديد اذ بلغت (45145) دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (2.8%)، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (22.3%).

وفي عام 2009 عاودت قيمة متوسط نصيب الفرد الى الانخفاض الملحوظ، اذ بلغت (31725) دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-29.7%) ويعزى هذا الانخفاض بسبب زيادة حجم السكان وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.4%) وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو سالب ، بسبب الازمة المالية العالمية التي كان لها الاثر الكبير على الاقتصاد الإماراتي لكونه يعتمد على نظام الاقتصاد المفتوح وارتباطه بالاقتصاد العالمي.

ثم عاودت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من جديد الى الارتفاع التدريجي المستمر الى ان سجلت اعلى مستوياتها في عام 2014 اذ بلغت (46871) دولار ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع الناتج نتيجة تعافي الاقتصاد الإماراتي من اثار الازمة المالية العالية وارتفاع اسعار النفط فضلا عن انخفاض معدل نمو السكان الذي بلغ (1%).

اما في عامي (2015) و (2016) فسجلت القيمة انخفاض ملحوظ بلغت (41529) و (41055) دولار ، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-11.4%) و (-1.1%) على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض بفعل زيادة حجم السكان وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.9%) و (0.9%) وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو سالب ، نتيجة تراجع اسعار النفط الدولية اذ سجل سعر برميل النفط انخفاض حاد من (109.5) دولار للبرميل عام 2012 الى (40) دولار للبرميل عام 2016 (محمد ، نصيف ، 2019 : 330).

ثم عاودت هذه القيمة مجددا الى الارتفاع لتبلغ (43065) و (46723) دولار، وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (4.9%) و (8.5%) للعامين 2017، 2018 على التوالي ، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار النفط الدولية، فضلا عن زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج ، كما يعزى الى ان زيادة معدل نمو الناتج تفوق زيادة معدل نمو السكان .

اما في عامي (2019) و (2020) فعادت قيمة متوسط نصيب الفرد الى الانخفاض لتبلغ (45379) و (37630) دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2.9%) و (-17.1%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض لتناقص قيمة الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو سالب ، نتيجة انخفاض اسعار النفط الدولية بفعل تداعيات فايروس كورونا (كوفيد 19) الذي انتشر في معظم دول العالم .

اما فيما يخص قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الثابتة المدونة في الجدول (5) فان السمة الغالبة عليها هي بلوغها قيم مرتفعة في بداية السلسلة الزمنية وتذبذبها فيما بعد الا انها شهدت وتشهد مستوى مرتفع يميزها عن الكثير من البلدان في مختلف دول العالم ، وتجدر الإشارة الى ان قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تتأثر انخفاضا اذا كان معدل نمو السكان اعلى من معدل نمو الناتج وبالعكس تتأثر ارتفاعا اذا كان معدل نمو السكان ادنى من معدل نمو الناتج.

وتجدر الإشارة الى ان الإمارات جاءت بالمرتبة الاولى عربيا والخامسة عالميا عام 2022 في التصنيف الذي أعدته مجلة "CEOWORLD" لأعلى الدول عند مقارنة الراتب الشهري للموظف بدوام كامل وراتب صافي والتي تضمنت (105) دولة ، ومن بينها (14) دولة عربية ، اذ بلغ الراتب الشهري للموظف في الإمارات (3663) دولار.

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/8/24/2280108/%D9%85

جدول (5) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الامارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 1	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2007=100 2	عدد السكان بالآلاف نسمة 3	معدل نمو السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالدولار 1/3	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالدولار 2/3	معدل النمو السنوي %
2004	147824	245450	3993	4.7	37202	13.5	61470	4.6
2005	180617	257367	4280	7.2	42200	14.0	60132	-2.2
2006	222116	282685	4898	14.4	45348	7.5	57714	-4.0
2007	257916	291687	5872	19.9	43923	-3.1	49674	-13.9
2008	315474	300997	6988	19.0	45145	2.8	43073	-13.3
2009	253547	285216	7992	14.4	31725	-29.7	35687	-17.1
2010	289787	289787	8481	6.1	34169	7.7	34169	-4.3
2011	350666	309865	8575	1.1	40894	19.7	36135	5.8
2012	384610	324667	8664	1.0	44391	8.6	37473	3.7
2013	400218	341080	8751	1.0	45734	3.0	38976	4.0
2014	414105	355289	8835	1.0	46871	2.5	40213	3.2
2015	370275	379401	8916	0.9	41529	-11.4	42552	5.8
2016	369255	400522	8994	0.9	41055	-1.1	44532	4.7
2017	390516	403446	9068	0.8	43065	4.9	44491	-0.1
2018	427049	408746	9140	0.8	46723	8.5	44720	0.5
2019	417989	413277	9211	0.8	45379	-2.9	44867	0.3
2020	349473	392790	9287	0.8	37630	-17.1	42294	-5.7

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الاتي :

- البنك الدولي ، البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة ، سنوات مختلفة على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates>

* تم تحويل المبالغ من قبل الباحث من الدرهم الإماراتي الى الدولار الأمريكي وبسعر الصرف الرسمي (3.67350) درهم لكل دولار .

**تم احتساب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP اعتمادا على متوسط نصيب الفرد لعام 2003 البالغ (32611) دولار بالأسعار الجارية و(58751) دولار بالأسعار الثابتة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان الإمارات تمكنت من تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق مستوى مرتفع من التقدم والرفاهية وتحسين المستوى المعيشي نتيجة ارتفاع قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثاني: تحليل واقع بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020).

أولاً: تحليل تطور مؤشر معدل الفقر للمدة (2004-2020).

يعد الفقر من أهم التحديات التي واجهت البشرية منذ القدم ،لأنه يدمر العلاقات بين الفئات الاجتماعية، ويؤدي الى الحرمان وعدم الرفاهية في المجتمع. لذا فإنّ علاجه ومواجهته والتخفيف منه وإزالته هدف رئيس لا بد من تحقيقه.

نظرا لما تتمتع به دولة الإمارات من احتياطات مالية تراكمية كبيرة وكافية لمواجهة تقلبات دورة الهبوط في أسعار النفط، فقد تبنت عام 2014 سياسات معاكسة لمواجهة تلك التقلبات من في المحافظة على مستويات الإنفاق المتصاعدة لتحفيز النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير والمضي في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق جودة حياة عالية والمحافظة على الرفاهية ومستوى المعيشة المرتفع وتقديم أرقى الخدمات التعليمية والصحية والعامة والاستمرار في إرضاء واسعاد المواطن (التقرير الاقتصادي السنوي ،2015 : 34).

وفيما يخص واقع مؤشر الفقر في الإمارات فوفقا للتقرير الصادر من البنك الدولي عن مستويات ونسب الفقر في دول العالم بعنوان ((الفقر والرخاء المشترك عام 2020: انتكاسات الثروة)) ، اذ يبلغ معدل الفقر في الإمارات (صفرا) وفقا لهذا التقرير، فلقد تفوقت على كندا التي يبلغ معدل الفقر بها (0.2%)، اما في الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ هذا المعدل (0.1%) ،وكانت سويسرا، فنلندا، النرويج السويد، وماليزيا من أبرز الدول، التي تساوت مع الإمارات في عدم وجود فقراء بين مواطني الدولة، وأيضاً في انخفاض معدلات الفقر إلى صفر.

<https://www.youm7.com/story/2020/10/9/%D8%A7%D9>

وفي ذات السياق ووفقا لبيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الإماراتية فقد بلغ مستوى معدل الفقر (صفر) طيلة المدة الزمنية .

<https://opendata.fcsc.gov.ae/ar/@federal-competitiveness-and-statistics-center/poverty-rate-in-the-uae>

وتجدر الإشارة الى ان تصنيف البنك الدولي لمعدل الفقر في دولة الإمارات عند مستوى ((صفر)) يعود إلى 7 عوامل، أبرزها خطط الدعم التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ولا سيما بعد مرحلة ما بعد (وفيد-1) لمحو الآثار السلبية الواقعة عليهم من تلك الأزمة <https://www.alroeya.com/117-81/2170227-7-%D8%B9>

كما ان سبب انخفاض هذا المعدل يعزى الى اسهام الإمارات القوي والفاعل في تحقيق هذا الهدف الإنساني والذي هو القضاء على الفقر انطلاقاً من الرؤية الحكيمة لقيادة الإمارات الرشيدة ، ((مستمرون في ترسيخ قيم العطاء في مجتمعنا ، مستمرون في مدّ يد العون للشعوب الفقيرة ، مستمرون في محاربة الفقر والجوع والجهل في كل مكان في منطقتنا والعالم)) .وفي تحرك يعكس حجم إسهامها في جهود مكافحة الفقر في العالم، أعلنت دولة الإمارات، بالتزامن مع (اليوم الدولي للقضاء على الفقر)، في 2003/10/14، تخصيص (200) مليون دولار أميركي للمشاركة في الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، وذلك ضمن جهودها في توسيع الإقراض الميسر للدول ذات الدخل المنخفض، وإسهاماً منها في تفعيل الجهود الدولية لمواجهة التحديات التي تواجه البلدان منخفضة الدخل.

<https://www.aletihad.ae/opinion/4437165/%D8%>

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان سبب تراجع معدلات الفقر وبلوغها المستوى (صفر) انما يعود الى الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها الحكومة الإماراتية الحكيمة الرشيدة التي تهدف الى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن الإماراتي ، لكون الانسان يعد محور عملية التنمية وأساسها.

ثانياً: تحليل تطور مؤشر معدل البطالة للمدة (2004-2020).

يتسم سوق العمل في الإمارات العربية المتحدة بمرونته، اذ ان تقدم الاقتصاد الإماراتي وتطوره وزياد حجم الاستثمار انعكس في ارتفاع مستويات الانتاج. وتجدر الإشارة الى ان سوق العمل في الإمارات يعد الأكثر فرصاً للعمالة الوافدة مع الرواتب المرتفعة التي تقدمها الشركات وذلك على مستوى منطقة الشرق الأوسط، مع تزايد المشروعات التنموية الكبرى، ولكن يواجه سوق العمل صعوبات تتمثل في صعوبة دخول هذا السوق من قبل القوى العاملة التي تفتقر للخبرة وغير المدربة ، لكون الشركات تفضل اختيار وظائف لذوي الخبرة وذلك يعود بشكل كبير للمنافسة الشديدة في شتى المجالات الاقتصادية.

[\(https://www.mubasher.info/news/3493414/%D8%A7%\)](https://www.mubasher.info/news/3493414/%D8%A7%)

وللوقوف على واقع معدلات البطالة وتطورها في الاقتصاد الإماراتي ينبغي تتبع مسارها طيلة مدة البحث، اذ يلحظ من الجدول (6) ان معدل البطالة سجل مستويات جيدة طيلة مدة الدراسة رغم ارتفاعه الطفيف في بعض الاعوام ولكن بصورة عامة هذا المؤشر يتسم بانخفاض مستوياته .

ففي عام 2004 بلغ معدل البطالة (2.8%) وتعد هذه النسبة مقبولة اقتصادياً وتقع ضمن المستويات التي لا تثير الخوف.

وفي السنوات اللاحقة سجلت معدلات البطالة تذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وضمن المستويات المنخفضة الى ان بلغ (3.2%) في عام 2007، ثم بعد ذلك شهد ارتفاع طفيف ليبلغ (4.0%) عام 2008 وان المعدل الاخير استمر بالاستقرار النسبي عند هذا المستوى الى ان بلغ (4.2%) عام 2013 ، ويعزى هذا الارتفاع بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية

التي اثرت على قطاع التشييد والعقار من جراء انخفاض معدلات نمو الائتمان المحلي نتيجة تأثر ميزانيات المصارف عقب تراجع قيمة اصولها المستثمرة في الاسواق الدولية وتأثر ادائها بالتقلبات الكبيرة التي شهدتها اسواق الاوراق المالية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 : 37).

اما في الاعوام (2014) و (2015) و (2016) فقد سجل معدل البطالة انخفاض ملحوظ ليبلغ (1.9%) و (1.8%) و (1.6%) على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض الى تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية فضلا عن قيام الحكومة الإماراتية بتنفيذ حزمة اجراءات وفي مختلف المجالات لتفعيل الاقتصاد وتنشيط حركة الاستثمار والانتاج والتشغيل فضلا عن مساهمة حالة الاستقرار السياسي والامني التي تشهدها الإمارات في استمرار الاداء الجيد للاقتصاد .

وفي الاعوام (2017) و (2018) و (2019) سجل معدل البطالة ارتفاع طفيف وبكل الاحوال تعد نسبة مقبولة اقتصاديا ، اذ بلغ (2.5%) و (2.2%) و (2.3%) على التوالي ويعزى هذا الارتفاع الى حالة ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط والذي انعكس بشكل طبيعي في انخفاض اداء الاقتصاد المحلي نتيجة اعتماد سياسة الباب المفتوح ، وعدم مواكبة التعليم في بعض الاحيان للتطور التكنولوجي ، وبسبب سياسة استقدام العمالة الوافدة دون ضوابط تحد من تعدد جهات الاستقطاب، فضلا عن عدم مساهمة القطاع العام بشكل كبير ولاسيما الشبه حكومي في استيعاب الخريجين المواطنين ، واخيراً ضعف مساهمة القوى العاملة الوطنية في وظائف القطاع الخاص اذ لا تتعدى (7%) .

(<https://lusailnews.net/article/business/global/01/08/2018/9.6-%D9>)

اما في عام 2020 فسجل ارتفاع ملحوظ اذ بلغ (4.3%) ، وجاء ذلك الارتفاع بسبب الازمة الصحية المتمثلة بنقشي فايروس كورونا (كوفيد 19) الذي تسبب بتوقف اغلب الانشطة الاقتصادية ولاسيما الخاصة كأغلاق المؤسسات الانتاجية والنقل والتجارة والعمليات الانتاجية والتنموية، فضلا عن الزيادة المستمرة في عدد الايدي العاملة الداخلة الى سوق العمل .

ان الفئات الاشد ضعفا التي تحملت الجانب الاكبر من الجائحة هي: القوى العاملة محدودة المهارات والشباب والنساء والعمال الوافدين ، بينما القوى العاملة الماهرة لم تتأثر نسبياً بالجائحة لكون لديها القدرة على العمل من المنزل وزيادة انتشارها في المناطق التي تتيح الحصول على خدمات الانترنت على نطاق واسع (التقرير الاقتصادي السنوي، 2021:35).

وتجدر الاشارة الى ان متوسط معدل البطالة بلغ (3.2%) للفترة (2004-2020) وهذا المعدل يعد منخفضا مقارنة بمعدل البطالة الطبيعي والذي يبلغ (5%).

كما ان من الاسباب التي تعيق تشغيل العاطلين في سوق العمل في الاقتصاد الإماراتي هو ان القوى العاملة الوطنية لا توافق على العمل بكل انواع الوظائف ، بل تركز على العمل في المؤسسات الحكومية او الاعمال الادارية ، فضلا عن ان القطاع الخاص لا يمنح المزايا والحوافز المالية التي يقدمها القطاع الحكومي.

جدول (6) : معدل البطالة في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	% معدل البطالة
2004	2.8	2013	4.2
2005	3.1	2014	1.9
2006	2.9	2015	1.8
2007	3.2	2016	1.6
2008	4.0	2017	2.5
2009	4.3	2018	2.2
2010	4.0	2019	2.3
2011	4.3	2020	4.3
2012	4.2	-----	-----
	-----	المتوسط	23.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- البنك الدولي ، البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة ، سنوات مختلفة على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates.>

2- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2014، ص 46.

3- تحليل واقع الانفاق العام على التعليم في الإمارات للمدة (2004-2020).

يوضح مؤشر الانفاق العام على التعليم مدى اهتمام الدولة بالنظام التعليمي، فكلما زادت المبالغ المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة العامة فانه يدل على زيادة اهتمام الدولة بالتعليم .

وللوقوف على حجم الانفاق العام على التعليم في الإمارات العربية المتحدة ينبغي تتبع مساره طيلة مدة البحث، اذ شهد تطور ملحوظ وبلغ مستويات مرتفعة وجيدة. اذ يلحظ من الجدول (7) انه بلغ (4125) مليون دولار في عام 2004 وبعد ذلك استمر بالارتفاع التدريجي الى ان بلغ (25783) مليون دولار في عام 2017 باستثناء عام 2006 الذي شهد انخفاض في قيمته ليبلغ (3475) مليون دولار.

اما بعد ذلك انخفض حجم الانفاق العام على التعليم الى (15116) مليون دولار عام 2018 ، اما بعد ذلك عاود حجم الانفاق الى الارتفاع مجدداً، اذ سجل ارتفاع ملحوظ بلغ (25071) و (25462) مليون دولار في عامي 2019 و 2020 على التوالي ، اما فيما يخص نسبة الانفاق العام على التعليم من الانفاق العام فتعد النسب (23.4%) و (23.4%) و (23.4%) الاعلى من بين جميع نسب السلسلة الزمنية في الاعوام 2017 و 2019 و 2020 على التوالي.

ويعزى الارتفاع في حجم الانفاق العام على التعليم بشكل عام الى اهتمام الحكومة الإماراتية بالتعليم وایمانها لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في رفع كفاءة الانسان، فضلاً عن تهيئة وإعداد رأس المال البشري إعداداً علمياً وفكرياً يمكنه من التأثير والإسهام في تطوير المجتمع كالتطور المعرفي والتكنولوجي ومن ثم الاسهام في تحقيق التنمية .

جدول (7): تطور الانفاق العام على التعليم ونسبته من اجمالي الانفاق العام

في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار) *

السنوات	الانفاق العام	الانفاق العام على التعليم	نسبة الانفاق العام على التعليم من اجمالي الانفاق العام
2004	26192	4125	15.7
2005	26766	4189	15.7
2006	32439	3475	10.7
2007	37736	4841	12.8
2008	69870	5720	8.19
2009	76486	7532	9.85
2010	90682	9132	10.1
2011	93570	11213	12
2012	98036	13192	13.5
2013	101664	13994	13.8
2014	94298	15509	16.4
2015	111940	16059	14.3

15.1	16982	112348	2016
23.4	25783	110183	2017
14.3	15116	105707	2018
23.4	25071	107142	2019
23.4	25462	108814	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

- 1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة.
- 2- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، بيانات احصاءات مالية الحكومة ، سنوات مختلفة .
- 3- عياد محمد علي ، سارة منعم مهدي المرزوك ، فاعلية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد (10) ، العدد (3) ، 2018 ، ص 9 .

*تم تحويل بعض المبالغ من قبل الباحث من الدرهم الإماراتي الى الدولار الأمريكي وبسعر الصرف الرسمي (3.67350) درهم لكل دولار .

4- تحليل واقع الانفاق العام على الصحة في الإمارات للمدة (2004-2020).

أن دولة الإمارات تنبؤاً بفضل دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة مكانة مرموقة حسب تقارير التنافسية العالمية في مجال تبني أفضل الممارسات العالمية وتحسين جودة الرعاية الصحية بالاستناد إلى توفر البنية التحتية الحديثة وأفضل التقنيات المتخصصة ومرافق الرعاية الطبية ذات الكفاءة العالية ، مشيراً إلى أن نتائج الدورة الأولى من الحساب الصحي الوطني أكدت تصدر دولة الإمارات خليجياً وعربياً وإقليمياً على مستوى دول شرق المتوسط في قيمة حصة الفرد من إجمالي الإنفاق الصحي والذي يعد إنجازاً متميزاً للدولة يعزز كفاءة المبادرات والمشاريع والسياسات في إطار استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل وتحقيق تطلعات مئوية الإمارات 2071 ، كما أن نظام الرعاية الصحية في الدولة يستمر في التطور كواحد من أكثر النظم الصحية قوة ومرونة إقليمياً وعالمياً بفضل دعم وتوجيهات حكومة الإمارات لتقديم رعاية صحية ذات جودة من في نظام صحي بمعايير عالمية يتميز بالفاعلية والمرونة والاستدامة ، إذ أن توفير حياة صحية للفرد والأسرة والمجتمع تعد من أولويات الأجندة الوطنية لدولة الإمارات لتكون أفضل دولة في العالم، وتواصل الإمارات تعزيز شراكاتها الدولية المتعددة في المجال الصحي، وتحرص على تعزيز عملية الابتكار والتطوير في هذا القطاع حيث عملت في السنوات الماضية على الاستعمال المكثف لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة

وذلك ضمن خطة تستهدف دمج الذكاء الاصطناعي بنسبة (100%) في الخدمات الطبية بما يتوافق مع مئوية الإمارات 2071 (<https://www.emaratalyoun.com/business/local/2020-12-13-1.1432243>) .

يوضح مؤشر الانفاق العام على الصحة مدى اهتمام الدولة بالنظام الصحي، فكلما زادت المبالغ المخصصة لقطاع الصحة في الموازنة العامة فانه يدل على زيادة اهتمام الدولة بالصحة .

تعمل دولة الإمارات على تطوير قطاعها الصحي بهدف دعم قدراتها على مواجهة التحديات المختلفة وشهد الإنفاق على هذا القطاع الحيوي نمواً متصاعداً في سنوات الدراسة .

اذ يلحظ من الجدول (8) ان الانفاق العام على الصحة في الإمارات شهد ارتفاعاً مستمراً وملحوظاً من (2121) مليون دولار عام 2004 الى (15425) مليون دولار عام 2017 ، وان القيمة الاخيرة تعد اعلى قيمة سجلها الانفاق على الصحة طيلة مدة البحث ، باستثناء عام 2014 الذي شهد انخفاض ملحوظ بلغ (8864) مليون دولار ، ويعزى هذا الانخفاض الى انخفاض النفقات العامة بسبب انخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط الدولية ، اما بعد ذلك عاود الانفاق العام على الصحة الى الانخفاض مجدداً ليبلغ (7610) مليون دولار عام 2018 ، اما بعد ذلك فقد سجل ارتفاع تدريجي ومستمر اذ بلغ (7928) و (11316) مليون دولار للعامين 2019 و 2020 على التوالي ، ويعزى هذا الارتفاع انف الذكر الى تشييد مؤسسات صحية جديدة وحاجتها مع المؤسسات القديمة للتمويل من اجل استدامة تقديم الخدمات الصحية والعلاجية الى مواطنيها والمقيمين وتنفيذ برامج متطورة في مجال التنمية الاجتماعية ، فضلاً عن زيادة الفوائض المالية عندما ارتفعت اسعار النفط في السنوات المنصرمة كما يعزى هذا الارتفاع في الانفاق الى تمتع الإمارات بالاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والذي ساهم بشكل كبير في تطور وارتفاع الانفاق العام على القطاع الصحي .

اما فيما يخص نسبة الانفاق العام على الصحة من الانفاق العام فقد كانت اعلاها في عام 2017 اذ بلغت (14%) ، وذلك من اجل تقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية.

5- مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الإمارات للمدة (2004-2020).

كما هو معلوم ان العمر المتوقع يلخص معدلات الوفاة حسب العمر وهو مؤشر رئيساً من مؤشرات التنمية البشرية ، ويمكن التعرف على واقع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الإمارات من في الجدول (8) فقد بلغ هذا المتوسط مستوى مرتفع وشهد تطوراً هاماً طيلة مدة البحث ، ففي عام 2004 بلغ هذا المتوسط (76.5) سنة ، اما فيما بعد فقد سجل ارتفاع مستمر وتدرجي الى ان بلغ (79.7) عام 2019 ، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة زيادة التخصيصات المقدمة للقطاع الصحي، والتحسين في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين نتيجة القيادة الحكيمة لدولة الإمارات فضلاً عن استقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية .

اما في عام 2020 سجل هذا المتوسط انخفاض ملحوظ اذ بلغ (78.9) ، ويعزى هذا الانخفاض الى تدهور الاوضاع الصحية نتيجة تفشي فايروس كورونا (كوفيد 19) بالرغم من زيادة الانفاق العام على الصحة .

6- معدل المواليد الخام لكل (1000) شخص في الإمارات للمدة (2004-2020).

من المؤكد أن يسهم معدل المواليد المرتفع في ارتفاع كبير لعدد السكان في المستقبل، ويساهم في التدهور البيئي ، وضرورة خلق فرص عمل لهؤلاء السكان عند دخولهم سوق العمل وغيرها من الآثار السلبية التي يسهم المعدل المرتفع في ظهورها.

يلحظ من الجدول (8) ان معدل المواليد الخام لكل (1000) شخص في الإمارات بشكل عام سجل تطور هاماً ، اذ بلغ معدل المواليد (16.09) بالألف في عام 2004 ، ويعد هذا المعدل منخفض ، واستمر بالتحسن والانخفاض التدريجي والملاحظ الى ان بلغ (10.62) بالألف في عام 2020 ، ويعزى هذا الانخفاض الى انتشار الثقافة العامة في المجتمع بصورة عامة والثقافة الصحية والاجتماعية بصورة خاصة.

7- معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 مولود حي في الإمارات للمدة (2004-2020).

هذا المعدل يعد احد المؤشرات الصحية الهامة التي تعكس المستوى الصحي في جميع البلدان، اذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخدمات الصحية المقدمة من قبل الحكومة ،اي تكون العلاقة بينهما علاقة عكسية، فيرتفع بانخفاضها، وينخفض بارتفاعها.

يلحظ من الجدول (8) ان معدل وفيات الاطفال الرضع في الإمارات شهد تحسن ملحوظ طيلة المدة البحث ، اذ بلغ هذا المعدل في عام 2004 (8.6) وفاة لكل 1000 مولود حي ، ثم اتجه بعد ذلك الى الانخفاض التدريجي المستمر الى ان بلغ (5.6) وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2020، ويعزى هذا الانخفاض الى انتشار الثقافة الصحية بين افراد المجتمع، متجسداً في تحصين الطفل باللقاحات الدورية لحمايته من الامراض والعدوى الانتقالية، وتوجه الحكومة الإماراتية الى تطوير خدمات الرعاية الصحية المقدمة للام والطفل قبل وبعد الولادة، كما يعزى الى أنشاء مراكز ومستشفيات خاصة للولادة وتجهيزها بالاجهزة الطبية المتطورة ،والاهتمام بوحدة العناية المركزة لإسعاف الاطفال حديثي الولادة الذين يعانون من مشاكل صحية بعد الولادة .

8- معدل وفيات الاطفال دون 5 سنوات لكل (1000) مولود حي في الإمارات للمدة (2004-2020).

تكمن الغاية (2-3) من الهدف (3) من أهداف التنمية المستدامة لغاية عام 2030 وتتطوي هذه الغاية على خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى (25) حالة وفاة في كل 1000 مولود حي في جميع البلدان.

يلحظ من الجدول (8) ان معدل وفيات الاطفال في الإمارات شهد انخفاض وتحسن ملحوظ طيلة المدة البحث، اذ انخفض بشكل مستمر وتدرجي من (10.1) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2004 الى (6.6) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2020 ، ويعزى هذا الانخفاض الى توجه الحكومة الإماراتية الى زيادة وتطور خدمات الرعاية الصحية الاولى فضلاً عن ارتفاع معدلات التحصين نتيجة الدعم الحكومي وانتشار الوعي الصحي والاجتماعي للمجتمع، واخذ بالحسبان أهمية حماية الطفل من الامراض والعدوى الانتقالية فلا بد من تحصينه باللقاحات الدورية .

وبغية الحفاظ على هذا المعدل ينبغي استمرار حصول النساء والاطفال على الخدمات الصحية الاولى من اجل الوقاية وعلاج الامراض.

جدول (8): المؤشرات الصحية في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	معدل المواليد الخام لكل 1000 شخص	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي	الانفاق العام (مليون دولار) *	الانفاق العام على الصحة (مليون دولار) *	نسبة الانفاق العام على الصحة من الانفاق العام %
2004	576.	16.09	10.1	8.6	26192	2121	8.1
2005	776.	15.20	9.8	8.4	26766	2435	9.1
2006	0.77	14.48	9.6	8.2	32439	3081	9.5
2007	177.	14.24	9.4	8.1	37736	3547	9.4
2008	577.	14.08	9.2	7.9	69870	6567	9.4
2009	78.0	013.9	8.9	7.6	76486	7113	9.3
2010	378.	713.6	8.7	7.4	90682	8433	9.3
2011	78.5	13.29	8.4	7.2	93570	8702	9.3
2012	78.7	12.91	8.2	7	98036	9215	9.4
2013	978.	412.4	8	6.8	101664	9454	9.3
2014	079.	911.9	7.8	6.7	94298	8864	9.4
2015	279.	811.4	7.6	6.5	111940	11305	10.1
2016	79.3	10.99	7.4	6.3	112348	11347	10.1
2017	79.5	10.62	7.2	6.2	110183	15425	14
2018	79.6	510.0	7	6	105707	7610	7.2
2019	79.7	9.75	6.8	5.8	107142	7928	7.4
2020	78.9	10.62	6.6	5.6	108814	11316	10.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية :

1- بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الرابط الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates>

2- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة.

3- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، بيانات احصاءات مالية الحكومة ، سنوات مختلفة .

*تم تحويل بعض المبالغ من الدرهم الإماراتي الى الدولار الامريكي وبسعر الصرف الرسمي (3.67350) درهم لكل دولار .

وهناك مؤشرات صحية أخرى في الإمارات تكون ذات أهمية كبيرة يمكن توضيح وكالاتي :

1- **مؤشر عدد السكان لكل مستشفى** : يعد مؤشراً ذات أهمية كبيرة في تحديد حصة المستشفيات من حجم السكان ، ويعد من المعايير ذات الأهمية الكبيرة و وفقاً لما جاء في معيار منظمة الصحة العالمية ومعيار وزارة الصحة انه حدد بـ(100000) شخص لكل مستشفى ، اذ يلحظ من الجدول (9) ان مؤشر عدد السكان لكل مستشفى بلغ عام 2004 (133100) شخص لكل مستشفى وهذا يعد عجزاً واضحاً في امكانية تقديم الخدمات الصحية للسكان. اما في عام 2020 بلغ (168855) شخص لكل مستشفى وهذا يعد عجزاً كبيراً وفقاً لمعايير الدولية والمحلية وبمقارنة ضغط كبير على المستشفيات الحكومية من في عدم قدرتها على استيعاب اعداد السكان المتزايدة الذي يفوق المعيار المحلي والدولي ومن ثم يجعلها عاجزة عن تقديم الخدمات الصحية اليهم.

2- **مؤشر عدد السكان لكل طبيب** : يعد هذا المؤشر من المعايير ذات الأهمية الكبيرة و وفقاً لما جاء في معيار منظمة الصحة العالمية ومعيار وزارة الصحة انه حدد بـ(1000) شخص لكل طبيب ، اذ يلحظ من الجدول (9) ان مؤشر عدد السكان لكل طبيب بلغ (1011) شخص لكل طبيب عام 2004 ، اما فيما بعد فقد ارتفع الى (1032) شخص لكل طبيب عام 2020 مما يبين وجود ضغط خفيف في استيعاب السكان من ناحية تقديم الخدمات الطبية .

3- **مؤشر عدد الاطباء لكل مستشفى** : ويعد من المعايير التي لها أهمية كبيرة للتعرف على وضع الاطباء داخل المستشفيات فيما اذا يواجهون ضغوط في تقديم الخدمات الطبية من عدمه ، اذ يلحظ من الجدول (9) ان مؤشر عدد الاطباء لكل مستشفى بلغ (132) طبيب لكل مستشفى عام 2004 وفيما بعد شهد ارتفاع الى ان بلغ (164) طبيب لكل مستشفى عام 2020، وهذا يعد دليل على تحسن الوضع بالنسبة لعمل الاطباء اذ انخفض الضغط عليهم من ناحية تقديم الخدمات الطبية داخل المستشفيات وذلك نتيجة تخصيص درجات وظيفية جديدة لتعيين التخصصات الطبية من قبل الحكومة الإماراتية .

جدول (9): مؤشر (عدد السكان \ مستشفى) و (عدد السكان \ طبيب) و (عدد الاطباء \ مستشفى)

في الإمارات للمدة من (2004-2020)

السنوات	عدد السكان بالآلاف	عدد المستشفيات	عدد الاطباء	عدد السكان \ مستشفى	عدد السكان \ طبيب	عدد الاطباء \ مستشفى
2004	3993	30	3950	133100	1011	132
2005	4280	32	4160	133750	9102	130
2010	8481	33	5969	257000	1142	118
2015	8916	38	6952	223463	3128	318
2020	9287	55	8995	516885	1032	416

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- الإمارات العربية المتحدة ،وزارة الاقتصاد، قسم شؤون السياسات الاقتصادية، ادارة التخطيط ودعم القرار، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005- 2010 ، 2012، ص77.

2- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الصحة ووقاية المجتمع، مركز الاحصاء والابحاث على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://mohap.gov.ae/assets/download/d0be96ab/uae.50.years%20-health%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D9%86%20%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf.aspx>

3- البنك الدولي ، البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة ، سنوات مختلفة على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates>

المطلب الثالث: تحليل واقع بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020)

تعد المؤشرات والبيانات البيئية من المقومات الأساسية لوضع السياسات البيئية فمن فيها يتم احراز التقدم في تحقيق أهداف السياسة العامة والأهداف البيئية المنصوص عليها في الأمم المتحدة (الأهداف الانمائية للألفية ، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030)، وقد وضعت مجموعة من المؤشرات من اجل قياس مؤشر الأداء البيئي في دول العالم كافة من قبل جامعة (Yale) (مركز القانون والسياسات البيئية) وجامعة كولومبيا (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض

(CIESIN) وبالتنسيق والتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ومركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية ، وقد صدر اول تقرير عن الأداء البيئي عام 2002 ويستخدم هذا التقرير (40) مؤشراً لتصنيف (180) دولة لقياس الأداء البيئي لكل دولة فيما يتعلق بتغير المناخ والصحة البيئية وحيوية النظام البيئي.

(<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=713480>)

ووفقاً لتقرير مؤشر الاداء البيئي في عام 2022 جاءت الإمارات بالمركز (1) عربيا و (39) عالميا ،أي انها تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وكندا. كما احتلت المركز (3) من اصل (180) دولة بمؤشر حيوية النظام البيئي وذلك لاهتمامها بمناطق محمية شاسعة تغطي اكثر من (19%) من اراضيها و(11.5%) من سواحلها ومناطقها الاقتصادية الخالصة وكذلك حصلت على درجات مرتفعة في فئة خدمات النظام البيئي . وكما تصدرت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في النظافة بحسب مؤشر الاداء البيئي عام 2022.

وتجدر الاشارة الى انها احتلت المرتبة الاولى في (6) مؤشرات للأداء البيئي متفوقة على (180) دولة عام 2022 ، وجاء تربع دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في (6) مؤشرات للأداء البيئي، نتيجة حتمية لجهودها الحثيثة في هذا القطاع الحيوي على مدار السنوات الماضية، وها هي اليوم تضمن لها مكانة مرموقة بين الدول الأكثر قدرة على استشراف المستقبل ومواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات المتفردة، وفقاً لإحدى محاور خطتها التنموية الشاملة والمتمثلة في صناعة مستقبل بيئي مستدام للأجيال من في التركيز بشكل كامل للمحافظة على البيئة من التهديدات البشرية والمناخية وضمان استدامتها بشكل أفضل وأنشط، بما يحقق طفرة تنموية بيئية. وتحتل الإمارات مكانة مرموقة بين الدول الأكثر قدرة على استشراف المستقبل ومواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات المتفردة في كافة مجالات القطاع البيئي الذي ظلّ نابضاً في قلب مسيرة التنمية على مدار العقود الخمسة الماضية (رؤية الإمارات 2021)، وسيبقى كذلك في العقود الخمسة القادمة (مئوية الإمارات 2071)، عبر تحويل التحديات ذات العلاقة إلى فرص تنموية، وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات والعلوم المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وغيرها الكثير. ولضمان تحقيق منظومة العمل من أجل البيئة والمناخ، فقد تبنت الإمارات مجموعة من التوجهات والسياسات والمبادرات التي تشكل إطاراً عاماً لعمل كافة القطاعات ومنها: توجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتوجه تحول الطاقة، والسياسة العامة للبيئة للدولة، وسياسة الاقتصاد الدائري، والخطة الوطنية للتغير المناخي، والبرنامج الوطني للتكيف مع تداعياته وتبنى توجه إدماج العمل المناخي في استراتيجيات كافة القطاعات ومن أهمها القطاع الزراعي عبر التوسع في نشر واستعمال نظم الزراعة الحديثة المستدامة، والانضمام للمبادرة العالمية (الابتكار الزراعي للمناخ)، ومبادرة الحياض المناخي 2050 التي تمثل محركاً مهماً لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بالإمارات من أجل تطوير صناعات وتقنيات ومهارات ووظائف جديدة، إلى جانب حماية البيئة. (<https://www.aletihad.ae/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5-2022>)

ان الإمارات الأولى عالمياً في (6) مؤشرات للأداء البيئي 2022 ، 13 يونيو 2022 وحُددت فئات الدرجات التالية لمعرفة مستوى الأداء البيئي في دول العالم وكما هي موضحة في الجدول (10):

جدول (10): فئات الدرجات لمعرفة مستوى الأداء البيئي في دول العالم

ت	فئات الدرجات	التفسير
1	100-85	بيئة نظيفة جدا
2	70- أقل من 85	بيئة نظيفة
3	55- أقل من 70	بيئة متوسطة النظافة
4	40- أقل من 55	بيئة سيئة
5	25-أقل من 40	بيئة سيئة جدا

المصدر : سوسن شاكر مجيد ، مقارنة بين العراق وبعض الدول في مؤشر الأداء البيئي للسنوات (2014-2016) ، الحوار المتمدن-العدد: 7644 - 16 / 6 / 2023 . على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=713480>

ان المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة تشتمل على عدة مؤشرات ، ولكون لا يسع المجال لذكر جميعها سوف نتطرق الى مؤشر متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون وكالاتي:

اولاً- تحليل تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون للمدة (2004-2020)

اصبح التلوث المتولد من المواد الكيماوية في الوقت الحاضر من اشد انواع التلوث البيئي الخطرة ، اذ باتت تشكل ضررا ماديا اما بصورة مباشرة على رفاهية الانسان او غير مباشرة من في التدهور البيئي للطبيعة ، وبسبب عدم قدرة التوازن البيئي ادى الى ظهور مصطلح الانبعاثات في الوقت الحاضر الذي يطلق على تلوث الهواء.

تحظى دولة الإمارات بسجل حافل في مجال الاستدامة البيئية، وتحقيق المحافظة على التنوع البيولوجي والتصدي لتغير المناخ، وذلك من في العديد من المبادرات والمشاريع المبتكرة، وهو الأمر الذي ساهم في تصدر الدولة للعديد من مؤشرات التنافسية العالمية في قطاعات البيئة ودعم مبادرات تحقيق الحياد المناخي وتعزيز جهود الحفاظ على الحياة البرية والبحرية. وتأتي هذه الإنجازات نتيجة جهود دولة الإمارات في حماية البيئة، وضمان استدامة مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، عبر منظومة متكاملة تشمل إقرار تشريعات وقوانين، وإطلاق مشاريع وبرامج ومبادرات من دورها تحقيق هذه الأهداف وفقاً لأعلى المعايير العالمية، حيث تعد الإمارات أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تعلن هدفها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وأول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصادق على اتفاق باريس وتلتزم بخفض الانبعاثات الكربونية، كما كانت الدولة سباقة على مستوى المنطقة في تحديد أهداف للطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي بما يتناسب مع طموحاتها المناخية

[.https://www.aletihad.ae/news/%D8%A7%D9%8%D5](https://www.aletihad.ae/news/%D8%A7%D9%8%D5)

ويلحظ من الجدول (11) ان متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO2 في الإمارات العربية المتحدة سجل تطور هام اذ انخفض من (27.54) طن متري عام 2004 الى (18.44) طن متري عام 2020 ويعزى هذا الانخفاض نتيجة جهود دولة الإمارات في حماية البيئة واستدامتها للأجيال القادمة من في زيادة الانفاق وتوفير التشريعات والاطر التنظيمية والمبادرات والسياسات فضلا عن التنسيق مع المجتمع الدولي .

جدول (11): متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO2 في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO2 (طن متري)	السنوات	متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO2 (طن متري)
2004	27.54	2013	21.07
2005	27.20	2014	20.91
2006	24.81	2015	21.89
2007	22.44	2016	22.35
2008	22.32	2017	21.72
2009	19.64	2018	19.37
2010	19.19	2019	20.50
2011	19.31	2020	18.44
2012	20.26		

المصدر: بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates>

تَوَجَّت الإمارات كثنائي اقتصاد في المنطقة العربية وصارت احد اكبر الاقتصادات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستوى الاقليمي والدولي وتشير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة منذ بدء تأسيسها الى القفزات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة ، ونتج عن تبني الحكومة الرشيدة للإمارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من السياسات الناجحة، احدثت تحسن في قيمة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من المؤشرات ، كما عملت على استثمار الإيرادات النفطية في استثمارات متعددة ،وتوسيع القاعدة الاقتصادية والتأثير على هيكل الاقتصاد بإنشاء قطاعات بديلة للنفط مما يساهم في عملية التنويع الاقتصادي للدولة ومن ثم تحقيق مراحل متقدمة في مجال التنمية المستدامة.

الاستنتاجات

- 1- شهدت أدوات السياسة المالية تطورات كبيرة وأصبحت لها أهداف متعددة ومتجددة وذلك نتيجة تطور دور الدولة ولاسيما أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية ولحققتها في الوقت الحاضر أهداف بيئية للتخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ.
- 2- تعد التنمية المستدامة عملية شاملة ومتواصلة ومستمرة ومتعددة الجوانب وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبشرية وبيئية، وأن النموذج التنموي السائد أصبح غير مجدي نفعاً ، وهذا ما أدى إلى البحث عن نموذج تنموي مستدام يقوم على اعتبارات رئيسة وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبهدف تحقيق حاجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.
- 3- تستعمل الدولة أدوات السياسة المالية لدورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة ، وإن الأخيرة تضع في أولويتها الأولى تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء، والسكن، والملابس، وحقوق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية.
- 4- نجحت حكومة الإمارات وفي إطار التخطيط المالي المتوازن من القيام بإصلاحات السياسة المالية اذ بدأت في تفعيل السياسة الضريبية للمضي نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم اقتصرها على الإيرادات النفطية فقط ، وكما تبين بأن الإمارات حققت المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة السياسة المالية الحكومية التي تعتمد على الموازنة الصفرية.
- 5- تبين أن الإمارات اعتمدت في استراتيجيتها التنموية على رؤية موحدة وهي رؤية الإمارات 2021 التي تتضمن أن يكون اقتصاد الإمارات اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقية كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة، وتمكنت بالفعل من المضي قدماً في تنويع القاعدة الاقتصادية من في زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على سلعة واحدة إلى اقتصاد أكثر تطوراً وتنوعاً وانفتاحاً.
- 6- تمكنت الحكومة الإماراتية ونجحت في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ، وشهد ويشهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى مرتفع يميزها عن الكثير من البلدان في مختلف دول العالم ، مما انعكس بشكل إيجابي في تحقيق مستوى مرتفع من التقدم والرفاهية وتحسين المستوى المعيشي، كما يلحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وارتفاع حجم الاستثمارات المحلية ووصلت إلى مستوى مرتفع وجيد ، وتخفيض معدل التضخم والفقر والبطالة.
- 7- أصبح التعليم في الإمارات يواكب التطور العلمي والمعرفة على المستوى الدولي ، كما تتبوأ الإمارات مكانة مرموقة في جودة الرعاية الصحية ذات الكفاءة العالية ، كما حظيت بسجل حافل في مجال حماية البيئة واستدامتها للأجيال القادمة وهذا انعكس في انخفاض متوسط نصيب الفرد من غاز ثاني أوكسيد الكربون.
- 8- إن أدوات السياسة المالية بصورة عامة شهدت تحسن كبير وملحوظ أي إن السياسة المالية نجحت في تحقيق تطور إيجابي وكبير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بفعل سياسات حكومة الإمارات الرشيدة التي انتهجتها

بهدف تحقيق التنمية المستدامة في البلد أي تحقيق اشباع حاجات الاجيال الحالية والحفاظ على اشباع حاجات الاجيال المستقبلية.

9- أن الإمارات تعد من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثماراً لفوائدها النفطية في الاقتصاد غير النفطي وذلك بفضل السياسة المالية الحكيمة التي انتهجتها حكومة الإمارات، اذ حرصت على التطوير المستمر لاقتصادها، من في اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي.

10- تمكنت الإمارات العربية المتحدة ومن في السياسة المالية التي وضعتها الحكومة من تنويع مصادر الإيرادات وعدم ربط الأخيرة بالإيرادات النفطية كمصدر رئيس وأساسي للإيرادات العامة بسبب تقلبات اسعار النفط والتي يصعب التحكم بها لكونها سلعة دولية تخضع لقوى العرض والطلب وتتأثر بالأزمات العالمية التي تحدث، كما عملت على استثمار الإيرادات النفطية في استثمارات متعددة ، وتوسيع القاعدة الاقتصادية والتأثير على هيكل الاقتصاد بإنشاء قطاعات بديلة للنفط وتنويع مصادر الإيرادات العامة مما يعزز عملية التنويع الاقتصادي للدولة.

التوصيات

1- في اطار سعي الحكومة لتحقيق المزيد من النجاح في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة ودعم التوجه في التحول الى الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات ، ينبغي اتباع سياسة توسعية في الانفاق العام ، من في ضخ المزيد من الاستثمارات الضخمة المحلية والاجنبية في كافة القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية من اجل تعزيز النمو والتنمية والارتقاء بالدولة الى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا.

2- المحافظة على سياسة التنويع من اجل تفادي التذبذب في أسعار النفط ومن ثم الإيرادات والنفقات العامة ، وضمان استمرار وتيرة التنمية السريعة لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محليا ودوليا.

3- تعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات ، واستمرار مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين ، فضلا عن تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.

4- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت للانطلاق والمساهمة الفاعلة في (عملية التنمية) المشاريع الاستثمارية التنموية والانتاجية والخدمية .

5- ينبغي التوظيف الجيد لموارد النفط الريعية في الإنفاق على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة ، فضلا عن المحافظة على الصناديق السيادية واستدامتها لتلافي مشكلة انخفاض اسعار النفط، وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تساير ما يحدث من تذبذب لسعر النفط في السوق الدولية لكون البلد المصدر ليس له سلطة وغير قادر للتحكم بسعر النفط.

6- العمل على تحقيق وتعزيز تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات القانونية الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية

السياحة وتعميم التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

7- ضرورة تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي ، وتنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية، فضلاً عن الحرص على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية والبيئية لجميع الأنشطة الاقتصادية.

8- ضرورة استمرار حكومة الإمارات باتباع أسلوب التخطيط العلمي المنظم اذ قامت بإعداد الخطط والاستراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع موارد الدولة وبناء اقتصاد معرفي متنوع تنافسي عالمي مرتفع الانتاجية يستند على الابداع والابتكار والبحث العلمي وعدم الاعتماد على النفط بشكل أساسي واخيراً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً: الكتب

- 1- احمد جابر بدران ، (اقتصاد البيئة) ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية القاهرة ، مصر ، الجزء الاول ، 2013.
- 2- ساجد حميد عبل الركابي ، (2020)، (التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ) ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا.
- 3- سعود جايد العامري ، عقيل حميد الحلو ، (2020)، (مدخل معاصر في علم المالية العامة) ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
- 4- عادل فليح العلي ، طلال محمد كداوي ، (1988)، (اقتصاديات المالية العامة) ، الكتاب الأول ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل.
- 5- عبد الحسين زيني ، (1985)، (الحسابات القومية) ، مطبعة جامعة بغداد .
- 6- عطا الله ابو سيف ابا دير ، جابر محمد عبد الجواد الجزار (2006)، (اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق) ، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان.
- 7- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي ، (1999)، (المالية العامة) ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع.
- 8- فليح حسن خلف ، (2008)، (المالية العامة) ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- 9- محمد طاقة ، هدى العزاوي، (2007) ، (اقتصاديات المالية العامة) ، الطبعة الاولى ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

10- محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون ، (2008)، (التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص -النظريات والاستراتيجيات -المشكلات) مصر ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة.

11- محمود حسين الوادي،(2010)، (مبادئ المالية العامة) ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

12- هشام محمد صفوت العمري،(1988) ، (المالية العامة والسياسة المالية) ، الجزء الثاني، بغداد.

ثانياً : المجالات والبحوث والدراسات:

1- احمد لعلي ، امال رحمان ،(2012)، (اشكالية التنمية المستدامة في الاقطار العربية رؤية اسلامية)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقطار الاسلامية ، الجزائر ، جامعة قلمة.

2- احمد ماجد ، ندى الهاشمي ،(2016) ، (دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية) ، الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، مبادرات الربع الرابع.

3- بغداد بنين ، وآخرون ،(2019) (اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي : دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات -السعودية – الجزائر)، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية المتوازنة جامعة الملك خالد-السعودية.

4- حنان عبد الخضر هاشم ،(2011)، (واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي وضرورت المستقبل) ، مركز دراسات الكوفة ، العدد (2).

5- سالم عبد الحسين سالم ، (2012)، (الموازنة العامة ودورا السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاهها مع إشارة إلى العراق للفترة 2004-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (18)،(66).

6- سلمان صدام جاسم البهادلي ،(2019)، (التنمية البشرية أساس في ضمان ستراتيجية التنمية المستدامة في التعليم /دراسة تحليلية) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثامن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص. 7- سحر محمد الفقير ، ندى الهاشمي ، (2019)، (دراسة تحليلية لمسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهمية الشراكة مع القطاع الخاص) ، الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد.

8- عبد الكريم عبد الله محمد ، محمد غازي نصيف ، (2019) ، (تحليل واقع السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 باستعمال متغيرات مربع كالدور السحري) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، المجلد (11) ، العدد (22).

9- عدنان داود العذاري ، حسام الدين همام العصامي ،(2020) ، (السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الإصلاح) ، جامعة الكوفة ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد (1) ، العدد (56).

10- عياد محمد علي ، سارة منعم مهدي المرزوك ،(2018) (فاعلية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد(10)، العدد(3).

11- فائز محمد داود ،(2021) ، (البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة المالية في العراق بعد 2014 دراسة تحليلية) ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، مجلة اداب الرافدين ، ملحق العدد (56).

12- ماجد ابراهيم عامر،(2016)،(تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في أوابك)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المجلد الثاني والاربعون ،العدد (156).

13- محمد ابراهيم علي ، واخرون ،(2016) (الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (49).

14- مريم زغاشو ، محمد دهان ، (2017)، (دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي ، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر.

15- نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، (2015)، (السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها على السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار البيازوري للنشر والتوزيع.

16- نور الهدى عمارة ، (2022)، (اثر السياسة المالية على اداء سوق الاوراق المالية الاماراتية 2005-2019) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، المجلد (9) ، العدد (1).

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح :

1- أيوب أنور حمد سماقه بي ،(2015)، (التنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق واقع ورؤية استشرافية) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد.

2- فاطمة الزهرة عماري ، (2020)، (أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات في الفترة (2001-2018) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

3- محمد غازي نصيف ،(2019) ، (قياس أثر السياسة المالية في متغيرات مربع كالدور (العراق حالة دراسية) ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد.

4- واثق علي محي حسون الموسوي ،(2015) ، (اشكالية ادارة الموازنة العامة في الدول الريعية (الإمارات العربية المتحدة ، والعراق أنموذجاً) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد.

رابعاً: التقارير الدولية والعراقية والإماراتية:

- 1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة.
- 2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير أهداف التنمية المستدامة ، 2017 .
- 3- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، بيانات احصاءات مالية الحكومة ، سنوات مختلفة
- 4- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 2015 ، 2017 ، 2020 ، 2021 .
- 5- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، قسم شؤون السياسات الاقتصادية ، ادارة التخطيط ودعم القرار ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010 ، 2012 .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (مواقع الانترنت) :

- 1- الإمارات الأولى عالمياً في كفاءة السياسة المالية الحكومية، الموقع الالكتروني الاتي :
https://marebpress.net/news_details.php?sid=44208
- 2- مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية يعقد ثاني اجتماعاته لعام 2022 ، الموقع الالكتروني الاتي:
<https://mof.gov.ae/federal-budget-framework-and-process-ar/>
- 3- البنك الدولي ، البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة ، سنوات مختلفة على الموقع الالكتروني الاتي :
<https://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates>
- 4- البنك الدولي: الإمارات تتفوق على كندا ومعدل الفقر بين مواطنيها "صفر" بتاريخ 9 أكتوبر، الموقع الالكتروني الاتي:
<https://www.youm7.com/story/2020/10/9/%D8%A7%D9>
- 5- البيانات المفتوحة في الإمارات العربية المتحدة | معدل الفقر في دولة الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع الالكتروني الاتي :
<https://opendata.fcsc.gov.ae/ar/@federal-competitiveness-and-statistics-center/poverty-rate-in-the-uae>
- 6- عوامل 7 مكنت الإمارات من تحقيق (صفر فقر)، بين مواطنيها على الموقع الالكتروني الاتي :
<https://www.alroeya.com/117-81/2170227-7-%D8%B9>
- 7- الإمارات اليوم 21 أكتوبر 2023 دور الإمارات في مكافحة الفقر عالمياً ، على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://www.aletihad.ae/opinion/4437165/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85>

8- سوسن شاكر مجيد، (مقارنة بين العراق وبعض الدول في مؤشر الأداء البيئي للسنوات (2014-2016)) ، الحوار المتمدن-العدد: 7644 - 16 / 6 / 2023 ، على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=713480>

9- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الصحة ووقاية المجتمع ، مركز الاحصاء والابحاث على الموقع الالكتروني الاتي :

<https://mohap.gov.ae/assets/download/d0be96ab/uae.50.years%20-health%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D9%86%20%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf.aspx>

10- <https://lusailnews.net/article/business/global/01/08/2018/9.6-%D9>

11- <https://www.emaratalyoum.com/business/local/2020-12-13-1.1432243>

12-<https://www.aletihad.ae/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85>

13-<https://www.aletihad.ae/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5-2022>

14- <https://www.mubasher.info/news/4121540/%D8%A8>.

15-https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/8/24/22_80108/%D9%85

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية:

1- Bradley R.Schiller , Karen Gebhardt, (2019),(**The macro economy today**) , 15th Ed , McGraw-Hill Education, New York.

2-Kimberly Amadeo, (2016) و (**Discretionary Fiscal policy**) ,balance US Economy ,updated the September ,8.

3- Hervé Boulhol, Alain de Serres and Margit Molnar, (2008), (**The Contribution of Economic Geography to GDP per Capita**),OECD Journal.

4- Taylor ,Jerry,(2002), (**Sustainable Development A Dubious Solution in Search of a Problem**) ,policy analysis , No. 449, August 26.